الأمم المتحدة

A/78/PV.51

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **51**

الثلاثاء، 9 كانون الثاني/يناير 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نيانغ (السنغال).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00

البند 138 من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 8 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/78/707)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للممارسة المتبعة، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/78/707، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة عن الدول الأعضاء المتأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة. وأود أن أذكّر الوفود بأنه بموجب المادة 19، لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها. وللجمعية العامة مع ذلك أن تسمح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للعضو بها.

هل لي إذن أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند 63 من جدول الأعمال (*تابع*)

استخدام حق النقض

التقرير الخاص لمجلس الأمن (A/78/691)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تعقد الجمعية العامة الآن مناقشة عملاً بالقرار 262/76، المؤرخ 26 نيسان/أبريل 2022، بشأن الحالة التي استخدم فيها عضو دائم في مجلس الأمن حق النقض في الجلسة 9520 لمجلس الأمن المعقودة في 22 كانون الأول/يناير 2023 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". فيما يتعلق بتلك المناقشة، معروض على الجمعية تقرير خاص لمجلس الأمن عمم في الوثيقة A/78/691.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وسأدلي الآن بالملاحظات التالية بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة.

بيان الرئيس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ”إن مناقشتنا اليوم هي دليل على أن الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة – الجمعية العامة ومجلس الأمن – يمكنهما ويجب عليهما العمل معاً في مسائل السلام والأمن الدوليين، في إطار ولاية كل منهما. إنه تذكير بالحاجة إلى التعاون والمساءلة في سعينا لخلق عالم أكثر سلامًا وأمنًا. وفي هذا الصدد، أشير إلى تقديم التقرير الخاص لمجلس الأمن (A/78/691) في الوقت المناسب بشأن حق النقض المستخدم في المجلس في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر S/PV.9520). إن اتخاذ مجلس الأمن اللاحق للقرار 2720 (2023) هو تطور مرحب به. وهو يدعو إلى اتخاذ خطوات عاجلة، من بين أحكام أخرى، للسماح فوراً بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وموسع ودون عوائق وتهيئة الظروف لوقف مستدام للأعمال العدائية.

”وأحث جميع الأطراف على التنفيذ الكامل للقرار 2720 (2023) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك القرارات التي اتخذت في سياق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. يجب أن تكون أولويتنا العاجلة هي حماية المدنيين وإنقاذ الأرواح. وإنني أشجع جميع الدول الأعضاء على إبقاء هذا الهدف المشترك في طليعة النقاش الدائر اليوم. وسيواصل مكتب رئيس الجمعية العامة ممارسة إرسال موجز قصير للمناقشة العامة إلى رئيس مجلس الأمن.“

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): رحبت الولايات المتحدة باتخاذ مجلس الأمن في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 القرار 2720 (2023)، الذي دعا إلى اتخاذ خطوات عاجلة على الفور للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق وعلى نطاق واسع في غزة وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق وقف مستدام للأعمال العدائية. وأظهر اتخاذ القرار التزام الولايات المتحدة بالعمل مع أعضاء المجلس الآخرين للتعبير عن موقفهم بشأن هذه الأزمة الإنسانية. وما فتئنا نعمل بشكل وثيق مع الإمارات العربية المتحدة وأعضاء مجموعة الدول العربية والعديد من أعضاء المجلس الآخرين، وتعاونّا بحسن نية لصياغة قرار قوي يركز على الجانب الإنساني. يؤيد هذا العمل الدبلوماسية المباشرة التي تشارك فيها الولايات المتحدة لإيصال المزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة والمساعدة في إخراج الرهائن من غزة.

إن من المؤسف أن أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بدلاً من المساهمة في العمل الدبلوماسي الشاق، واصل تقديم تعديلات وأفكار منفصلة تماماً عن الحالة في الميدان. كما أن من المقلق للغاية أن العديد من الدول الأعضاء يبدو أنها توقفت عن الحديث عن محنة أكثر من 100 رهينة تحتجزهم حماس وجماعات أخرى. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بإعادة جميع الرهائن إلى الوطن – كل واحد منهم. وظلت إسرائيل واضحة في أنها سترحب بالعودة إلى هدنة والإفراج عن المزيد من الرهائن. بيد أن حماس قد نكثت بالالتزامات التي قطعتها خلال الهدنة الأولى لإطلاق سراح الرهائن، ونحن نتساءل عما إذا كانت حقاً على استعداد لاستئناف ذلك الجهد. ومع ذلك، فإننا سنظل مشاركين في الجهود المبذولة لتأمين هدنة أخرى وإخراج الرهائن من غزة مرة أخرى. ومن الملفت للنظر أيضًا حتى في الوقت الذي نسمع فيه العديد من الدول تحث على إنهاء النزاع، وهو ما نود جميعًا أن نراه، أننا نسمع القليل جدًا ممن يطالبون الطرف الذي بدأ النزاع – حماس – بالكف عن الاختباء وراء المدنيين وإلقاء أسلحته والاستسلام. كان الأمر سينتهي لو فعل قادة حماس ذلك. سيكون من المفيد لو برز صوت دولي قوي يمارس الضغط على قادة حماس لاتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء النزاع الذي أشعلوه في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وكما أعتقد أن الجميع يعلم، فالوزير بلينكن موجود مرة أخرى في المنطقة في رحلته الرابعة منذ الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد تناقش بشأن الجهود الجارية لتحسين حماية المدنيين في غزة وشدد على ضرورة توسيع نطاق الوصول

الآمن للمنظمات الإنسانية لإيصال الغذاء والماء والدواء واستدامته، وكذلك دخول البضائع التجارية إلى جميع مناطق غزة. كما شدد على أهمية احتواء النزاع ومنع انتشاره – وهو مسعى تستمر الولايات المتحدة في تكريس جهود دبلوماسية معتبرة له. هذه ليست مجرد قضية إقليمية. إنها مسألة تثير قلقاً عالمياً. مع انتقال إسرائيل إلى مرحلة أقل حدة من عملياتها العسكرية في الشمال، نعتقد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور حاسم في تقييم ما يجب القيام به للسماح بعودة الفلسطينيين النازحين إلى ديارهم.

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، فقد أحرزنا تقدماً في زيادة المساعدات إلى غزة، ولكننا نعلم أنها لا تزال غير كافية لتلبية الاحتياجات الهائلة. ويعاني الكثير من المدنيين الفلسطينيين من عدم كفاية الغذاء والماء والدواء والإمدادات الأساسية الأخرى. وتؤدي الأمم المتحدة دوراً لا يمكن الاستغناء عنه في إيصال وتوزيع المساعدات المنقذة للحياة على الناس في غزة، كما أكد المجلس في قراره 2720 (2023). وقد استحدث القرار منصب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، ونرحب بتعيين الأمين العام الفوري للسيدة سيغريد كاغ في هذا المنصب المهم. ونتوقع أن تدعم كل دولة في المنطقة جهودها الرامية إلى تبسيط وتعجيل إيصال المساعدات، على نطاق واسع، إلى أولئك الذين هم في حاجة ماسة إليها في غزة، ونتطلع إلى العمل معها على تنفيذ القرار 2720 (2023).

إن مسألة ما إذا كان بوسعنا تحقيق سلام دائم وأمن دائم لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين تعتمد، إلى حد كبير، على ما إذا كنا سننجح في إرساء الأساس الآن. والأهم من ذلك أن القرار 2720 (2023) لا يؤيد أي خطوات من شأنها أن تترك حماس في السلطة، الأمر الذي من شأنه أن يقوض احتمالات حل الدولتين، حيث يتم توحيد غزة والضفة الغربية في إطار هيكل حكم واحد، في ظل سلطة فلسطينية مجددة ومعاد تنشيطها.

يجب أن نعمل من أجل مستقبل يعيش فيه الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في سلام. هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أقف هنا ممثلاً لشعب يُذبح، حيث تُقتل عائلات بأكملها، ويُقتل الرجال والنساء بإطلاق النار عليهم في الشوارع؛ ويتعرض الآلاف للاختطاف والتعذيب والإذلال؛ ويتعرض الأطفال للقتل وبتر الأطراف والتيتم والإصابة بندوب مدى الحياة. لا ينبغي لأحد أن يتحمل ذلك. يجب أن يتوقف ذلك.

ولا أحد يمكنه أن يفهم كيف يدعو المجلس إلى حماية المدنيين، ويشجب الهجمات ضدهم، ويدعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية فوراً وبشكل آمن وبدون عوائق، وإلى تقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع، ويرفض التهجير القسري ويشعر بالقلق من امتداد النزاع إقليميا، وفي الوقت نفسه يُمنع من الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وهو أمر لا غنى عنه لتحقيق جميع تلك الأهداف. يجب أن ينتهي هذا الفصام.

فالعالم بأسره يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. لقد صوّتت 153 دولة من جميع أنحاء العالم تأييداً لوقف إطلاق النار. ووجهت أصوات الأخلاق في عصرنا مناشدة من أجل وقف إطلاق النار. ودعا الأمين العام والأمم المتحدة إلى وقف لإطلاق النار. وحثت المنظمات الإنسانية على وقف إطلاق النار. فالملايين – وربما مئات الملايين – في شوارع العواصم والمدن في جميع أنحاء العالم يطالبون بوقف إطلاق النار، بما في ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية. إنهم جميعًا يعلمون أن الفظائع لا بد أن تنتهي، والطريقة الوحيدة لإنهائها هي وقف إطلاق النار.

وكيف يمكن لأحد أن يصدق أن كل هؤلاء الناس والمنظمات التي ذكرتها للتو على خطأ وأنهم هم على حق بطريقة ما؟ فلا فخر بأن تكون مخطئًا وحدك، لفترة طويلة جدًا، ومع هذه العواقب المأساوية.

إن هذا الهجوم لا مثيل له في التاريخ الحديث من حيث حجم ووتيرة قتل الأطفال وموظفي الأمم المتحدة، والفرق الطبية، وفرق الإنقاذ والصحفيين. إنها حرب حافلة بالفظائع. كيف يمكن التوفيق

بين معارضة تلك الفظائع وبين استخدام حق النقض ضد دعوة لإنهاء الحرب التي تؤدي إلى ارتكابها؟

لطالما أيدت دولة فلسطين اقتراح فرنسا والمكسيك بتعليق حق النقض في حالة الفظائع الجماعية، عندما تُرتكب جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على نطاق واسع. إن العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة يوضح مدى أهمية هذا الاقتراح. إن دعم وقف فوري لإطلاق النار هو الموقف الأخلاقي والمشروع والمسؤول الوحيد.

لقد مر 90 يومًا من الجحيم على الأرض، 90 يومًا من المجازر. كم عدد الفلسطينيين الذين يجب أن يُقتلوا حتى يقول المرء كفى، لقد طفح الكيل؟ كم مأساة أخرى يجب أن تحدث؟ ما حجم الدمار الذي يجب أن يحدث؟ خلال تلك الأيام الـ 90، قتل 11 فلسطينيًا كل ساعة، بما في ذلك سبع نساء وأطفال – كل ساعة واحدة على مدار 90 يومًا. وحتى يومنا هذا، يُقتل المئات كل يوم.

قُتل واحد في المائة من الفلسطينيين في غزة. وأطلب من الجميع أن يتوقفوا للحظة ويتخيلوا ما يمثله ذلك، مقارنة بسكانهم. فهو ما يعادل 3 ملايين أمريكي. وأصيب ثلاثة في المائة من الفلسطينيين في غزة. وأطلب من الجميع أن يتوقفوا للحظة ويتخيلوا ما يمثله ذلك، مقارنة بسكانهم. فهو ما يعادل 10 ملايين أمريكي. ونزح سبعة وثمانون في المائة من الفلسطينيين في غزة. وأطلب من الجميع أن يتوقفوا للحظة ويتخيلوا ما يمثله ذلك مقارنة بسكانهم. فهو ما يعادل 284 مليون أمريكي.

وتتحدث الأمم المتحدة الآن عن قرب تعرض آلاف الفلسطينيين الآخرين للمجاعة وانتشار الأمراض المعدية والموت بأشكال وصور جديدة. هذه ليست عواقب غير متوقعة للحرب؛ إنها بعض أساليب الحرب الإسرائيلية. هذه كارثة إنسانية من صنع الإنسان، ومن صنع الاحتلال. تقوم إسرائيل بتدمير كل شيء لجعل غزة غير صالحة للعيش. فالخيار الذي تعرضه على الشعب الفلسطيني هو التدمير، أو التهجير، أو الإبادة الجماعية، أو التطهير العرقي. لا يتعلق الأمر بأمن إسرائيل؛ إنه يتعلق بتدمير فلسطين.

إن مصالح وأهداف هذه الحكومة الإسرائيلية المتطرفة واضحة وتتعارض مع مصالح وأهداف أي بلد يدعم القانون الدولي والسلام. هذه الحكومة الإسرائيلية المتطرفة لم تهاجم الأمم المتحدة فحسب، بل هاجمت أيضاً الدول التي تنتقد أفعالها في جميع أنحاء العالم. ولم تدّخر هذه الحكومة الإسرائيلية المتطرفة جهداً في السخرية من أقرب حليف لها – الحليف الذي تطلب منه الدعم العسكري والسياسي والمالي – وتتجاهله عندما لا يعجبها ما يطلبه منها حليفها.

ولا يهتم نتنياهو بتعريض السلام والأمن الإقليميين والدوليين أو مصالح الولايات المتحدة الحيوية أو أمن الإسرائيليين للخطر. فهو يهتم ببقائه السياسي فحسب. وهذا خيار يتخذه من دون أي تردد. ولا ينبغي لأحد أن يقبل اللعب وفقاً لقواعد لعبه. عندما تكون حياة الكثيرين على المحك، وعندما تكون المخاطر كبيرة جداً، فإن الوضوح الأخلاقي والمسؤولية السياسية يمليان موقفاً حاسماً وعملاً حازماً، لا أنصاف المواقف.

لن يأتي الأمن أبداً من خلال قتل الشعب الفلسطيني أو تدميره أو تجريده من إنسانيته. ولن يتأتى ذلك أبداً من خلال المزيد من نزع الملكية أو التهجير أو الحرمان من الحقوق. كفى – لشعبنا الحق في الحياة والحرية والعدالة. فلسطين هنا لتبقى. والشعب الفلسطيني باقٍ هنا. لن يختفي الشعب الفلسطيني، لكن صموده ليس مبرراً لإطالة أمد معاناته.

كيف يمكن لأي شخص أن يدعم حرباً بمثل هذه الوسائل الإجرامية المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف الإجرامية؟ وكيف يمكن لأي شخص يُعارضُ أهدافها الإجرامية أن يمنح إسرائيل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف؟

لا تدعُ إلى السلام وتنشر النار. إذا كنت تريد السلام، فابدأ بوقف إطلاق النار – وقف إطلاق النار الآن.

أتمنى أن يكون لدى كل دولة عضو لافتة على تلك الشاكلة كل يوم، مثل مئات الملايين الذين يخرجون إلى الشوارع، بما في ذلك عندما يتحدث الرئيس بايدن في ولاية كارولينا الجنوبية، والذين يذهبون

إلى الكونغرس مطالبين بوقف إطلاق النار الآن. الجميع يقول: "أوقفوا إطلاق النار الآن!" ويجب أن ننجح جميعاً في فرض وقف إطلاق النار لإنقاذ حياة الفلسطينيين والإسرائيليين والجميع.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد مر أكثر من ثلاثة أشهر منذ أن ارتكبت حماس أوسع مذبحة لليهود منذ المحرقة. لقد مر 96 يوماً منذ أن قامت حماس بذبح وحرق واغتصاب وإبادة 300 1 إسرائيلي بدم بارد ومنذ أن احتجزت بوحشية 240 إسرائيلياً كرهائن. واليوم – بعد مرور ما يقرب من 100 يوم – لم تقم الجمعية العامة ولا أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة حتى بإدانة تلك الفظائع.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، احتجزت حركة حماس الطفل كفير بيباس، وكان عمره تسعة أشهر فقط، مع والدته شيري كرهينة؛ ووالده ياردن؛ وشقيقه أرييل البالغ من العمر 4 أعوام. وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، كان محتجزاً في نفق مظلم من أنفاق حماس الإرهابية.

العديد من الممثلين في هذه القاعة هم آباء أو أجداد، وهم يعلمون أن كل حدث بارز في حياة أطفالهم – خطوتهم الأولى، كلمتهم الأولى، تلك الابتسامة والضحكة الأولى – هو مدعاة للاحتفال. الأطفال هم مصدر النور والأمل ورمز للحياة. غير أن كفير، الطفل الرضيع كفير، أصبح رمزاً لأشرس قسوة عرفها الإنسان – قسوة حماس. والأمر المأساوي هو أن كفير على وشك أن يقضي عيد ميلاده الأول كرهينة لدى حماس. لقد أمضى كفير ربع عمره كرهينة. تم اختطافه قبل أن يتمكن حتى من تعلم قول "ماما". هل يحصل على الغذاء والفيتامينات التي يحتاج إليها لينمو ويتطور؟ هل يزحف؟ كيف يمكن لطفل أن يكون هدفاً متعمداً؟ أي نوع من الوحوش يتعمدون أخذ طفل رهينة ويعاملونه كعدو؟

إنه لأمر مؤلم للغاية أن يتم احتجاز طفل رضيع كرهينة من قبل الإرهابيين. بدلاً من الحب، يحيط بكفير شرّ محض. ولكن قبل كل شيء، من المؤلم للغاية أن يتم نسيان ألم الطفل البريء بالنسبة للأمم المتحدة. بحق السماء، طفل على وشك أن يقضي عيد ميلاده الأول كرهينة – رهينة في أيدي المغتصبين والقتلة من حماس. هناك طفل بريء محتجز كرهينة، ويُفضّل أعضاء الجمعية العامة مناقشة وقف إطلاق النار الذي سيبقي نازيي حماس الذين اختطفوه في موقع السلطة. كفير في أيدي حماس، ويركز الأعضاء على تقديم المساعدات لمن اختطفوه. كيف لا تكون إعادة كفير إلى الوطن على رأس أولويات الأمم المتحدة؟ إلى أي مدى أصبحت هذه الهيئة مفلسة أخلاقياً؟

تحدثت أمس مع أفراد من عائلة كفير. لا يمكنهم أن يفهموا كيف أن العالم بأسره لم يتجند لضمان إطلاق سراحه، وكيف لا تضجّ هذه القاعة بالدعوات التي تصم الآذان لإعادته إلى الوطن. لماذا لا تقوم الجمعية بمحاسبة حماس على أبشع جرائم الحرب؟ لم تسمح حماس حتى للصليب الأحمر بزيارة كفير. إنها وصمة عار لا على جبين الأمم المتحدة وحسب، بل على جبين كل عضو من أعضاء الجمعية العامة.

إن مواطني إسرائيل صامدون على الرغم من العفن الأخلاقي للأمم المتحدة. لدينا إيمان، ولدينا أمل وعزيمة لا تنكسر، وسنواصل القتال للدفاع عن أنفسنا.

ولكن للأسف، إذا تجاهلت الجمعية العامة معاناة أطفالنا، معاناة الرضيع الصغير كفير، فإنني سأقف هنا اليوم وأحتفل بعيد ميلاد كفير الأول. وسأذكّر أعضاء الجمعية بالتزامهم الأخلاقي بالنضال من أجل كفير وحقه في الاحتفال بعيد ميلاده.

كعكة عيد الميلاد هذه لكفير. إنه سبب قتال إسرائيل ليلاً ونهاراً. إنني لا أتمنى، في عيد ميلاد كفير الأول، سوى أن يحتفل بعيد ميلاده في العام القادم، بإذن الله، وهو محاط بحب عائلته، وأن نعيش في عالم تكون فيه معاناة الأطفال الإسرائيليين هامة للأمم المتحدة.

أطلب أن تبقى كعكة كفير هنا كذكرى مؤلمة، حتى يتذكر كل متحدث اليوم كفير وواجبنا في إعادته إلى الوطن.

إن الأمم المتحدة، المنظمة التي تلتزم الصمت عندما يؤخذ الأطفال رهائن وتغتصب النساء بوحشية، أصبحت متواطئة مع الإرهابيين. وإذا كانت الأمم المتحدة متواطئة مع الإرهابيين، فلا مبرر لوجودها.

أطلب من الأعضاء أن ينظروا إلى كفير ويتخيلوا أنه طفلهم. هل يتوقفون عن القتال لإعادته إلى دياره؟ ولا حتى بعد مليون سنة.

إن الخوف واحد من 136 رهينة محتجزين في غزة. عندما يدلي الأعضاء بتصريحات جوفاء تدعو إلى إطلاق سراح الرهائن بينما يواصلون التركيز فقط على وقف إطلاق النار والحالة في غزة، فإنهم سرعان ما ينسون أن كل رهينة عَالَم بحاله. إنهم الإخوة والأخوات، والأبناء والبنات، والآباء والأمهات، والأجداد والأصدقاء. ألموغ مائير جان البالغ من العمر 21 عاماً ابن وحفيد مرح ومحبوب. أمضى ليلة الجمعة التي سبقت اختطافه في مهرجان نوفا الموسيقي وهو يعتني بجده. إنه يحب الموسيقى وكرة القدم، ويريد دراسة علوم الكمبيوتر. وإفياتار دافيد البالغ من العمر 23 عاماً موسيقي. إنه عازف غيتار. ويعشق العزف مع شقيقه إيلاي وشقيقته بيلا. وهو حنون ومتواضع. أوريت مائير وغاليا دافيد، والدتا ألموغ وإفياتار، هنا معنا اليوم. إنهما تراقبان وتنتظران. إنهما تنتظران عودة ابنيهما إلى ديارهما، لكنهما تنتظران أيضًا أن تتحرك الأمم المتحدة. والأمم المتحدة تخذلهما.

آمل أن يكون الجميع قد رأى هذه الصورة. كانت على الصفحة الأولى من صحيفة ديلي ميل أمس. لننظر إلى هؤلاء الفتيات. هذه صور ليلي ألباغ وكارينا آرييف ودانييلا جلبوع وأغام بيرغر قبل وبعد احتجازهن رهائن لدى حماس. ويمكننا أن نرى كيف تحول الأمل في عيونهن إلى رعب، وكيف ضُربت وجوههن المبتسمة وأدميت بعد تعرضهن للإيذاء العنيف. انظروا إلى وجوههن. لماذا الجميع صامتون؟ ما الذي فعلته الجمعية هنا لإعادتهن إلى ديارهن؟ لا شيء.

اغتصب نازيو حماس النساء الإسرائيليات بشراسة قبل إعدامهن واستخدموا العنف الجنسي كسلاح حرب. ونشرت شبكة سي إن إن ونيويورك تايمز والعديد من وسائل الإعلام الأخرى أدلة مستفيضة على عنف حماس الجنسي. ولكن هنا في المنظمة التي يُفترض أنها معقل حقوق الإنسان، ساد الصمت. النساء الإسرائيليات لسن نساء، والأطفال الإسرائيليون ليسوا أطفالاً. لا أستطيع أن أتخيل ما يعانيه جميع الرهائن من النساء والرجال الآن. إن التفكير في ذلك يفطر قلبي.

ماذا لو كان المحتجزون رهائن من أبناء أو أخوات أو إخوة الأعضاء؟ ما عساهم يتوقعون من الأمم المتحدة أن تفعل؟ ما عساهم يتوقعون من العالم أن يفعل؟ بالتأكيد لن يتوقعوا منهم الاستمرار في تلك اللامبالاة المخزية. فبدلاً من التركيز على إعادة الرهائن إلى ديارهم وجعل ذلك الهدف الأساسي خلال الـ 96 يومًا الماضية، ماذا رأينا؟ إن وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ومسؤوليها مهووسون فقط برفاه سكان غزة – الشعب الذي صوّت لحماس، والذي يؤيد بأغلبية ساحقة مذبحة وقتل واغتصاب نسائنا وحرق أطفالنا الرضع. لقد شرد مئات الآلاف من الإسرائيليين، إما لأن مجتمعاتهم دمرتها حماس أو لأن حزب الله أمطر منازلهم بالصواريخ من دون أي سابق استفزاز. ولكن تجوهل جميع الضحايا الإسرائيليين. فهم في نهاية المطاف، إسرائيليون، وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، فإن الضحايا الإسرائيليين على الأرجح ليسوا ضحايا.

لقد أصبحت الأمم المتحدة أداة أخرى من أدوات الحرب في ترسانة الإرهابيين، واستخدمت كل وكالة من وكالاتها وهيئاتها سلاحاً ضد إسرائيل. وصارت مثالاً لواقع مختل. إن قضية جنوب أفريقيا غير المؤسسة والمفتراة في محكمة العدل الدولية هي الدليل القاطع على ذلك، فكيف يمكن أن تكون اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، التي اعتمدت في أعقاب المحرقة، الإبادة الجماعية للشعب اليهودي، تُستخدم الآن سلاحا ضد الدولة اليهودية بينما تخدم إرهابيي حماس الذين ارتكبوا مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والذين يلزمهم ميثاقهم بتكرار المحرقة.

هل ذلك طبيعي؟ والآن، حتى المفارقة الساخرة ماتت ألف ميتة. فلا توجد أخلاق هنا، فقط تحيز ونفاق. لقد صرختُ بذلك بأعلى صوت عندي، لكن للأسف الأمم المتحدة لا تهتم. وذلك واضح جداً. كل ما علينا فعله هو النظر إلى الهدف الرئيسي للجمعية العامة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وهو إبقاء مغتصبي حماس في السلطة. ذلك ما يعنيه وقف إطلاق النار. ومن خلال الدعوة إلى وقف إطلاق النار، فإن ذلك بالضبط ما تفعله. وقف إطلاق النار هو انتصار لحماس لا أكثر. إنه فرصة لحماس لإعادة تسليح نفسها وتجميع صفوفها وإعادة اقتراف فظائع 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. إنه ضوء أخضر

لحماس لمواصلة حكمها الإرهابي في غزة. يمتد الضرر الذي تسببه الأمم المتحدة إلى ما هو أبعد من الصراع في غزة. صدقوني، إنها تشكل سابقة مهلكة، لأنها بدعوتها إلى وقف إطلاق النار بينما لا تكاد تشير إلى الرهائن والجرائم التي ترتكبها حماس، تبعث برسالة واضحة للإرهابيين في جميع أنحاء العالم. كما إنها تشجع حزب الله وتقوي الحوثيين وسيدهم الذي يحركهم في طهران، وقريباً جداً سيندم جميع الأعضاء على ذلك بشدة. تبعث الأمم المتحدة برسالة إلى الإرهابيين مفادها أن الاغتصاب كسلاح حرب لا بأس به وأن أخذ الأطفال رهائن ليس له أي تداعيات دولية.

ومرة تلو الأخرى، يركز الأعضاء مراراً وتكراراً على وقف إطلاق النار وتقييد أيدي إسرائيل في مكافحة الإرهاب، لأن الأمم المتحدة تعاني مما نسميه تأثير ضوء الشارع. وأود أن أشرح ما يعني ذلك. إنها ظاهرة تجعل الناس يفعلون فقط ما هو سهل، وليس ما هو منتج أو مفيد. إليكم هذا المثل الذي سيوضح ما أعنيه. رجل ثمل يتعثر تحت ضوء الشارع ليلاً باحثاً عن مفاتيحه. يقترب منه ضابط شرطة ويبدأ في مساعدته في البحث عن مفاتيحه. ولكن بعد دقيقتين، يلتفت ضابط الشرطة إلى الرجل ويقول إنه لا يستطيع رؤية مفاتيحه ويسأله عما إذا كان متأكداً من أنه فقدها تحت ضوء الشارع. يقول الرجل المخمور إنه آسف لأنه فقدها في الحديقة، لكن الظلام دامس في الحديقة لذا فهو يبحث عنها تحت ضوء الشارع لأن هناك يمكنه الرؤية.

واليوم الأمم المتحدة هي الرجل المخمور. إن الأمم المتحدة بانحيازها لا تزال تبحث فقط تحت ضوء الشارع نفسه، متبعة بوصلتها الأخلاقية المشوهة. ومن المؤسف أن أعضاءها لا يملكون الشجاعة لمكافحة الإرهاب والتطرف أو العزم على الاهتمام الحقيقي بحقوق الإنسان والنضال من أجل النساء والأطفال والرهائن. لكن لأكن واضحاً: لا يوجد شيء يمكن العثور عليه تحت ضوء الشارع. فقط من الأسهل قضاء بعض الوقت هناك. من الأسهل بكثير أن نلقي بمطالبات على ديمقراطية إسرائيل التي تحترم القانون. فنحن ضوء الشارع. من السهل جدًا إلقاء اللوم على إسرائيل، ولكن من الصعب جدًا إدانة إرهابيي حماس الذين حولوا غزة إلى آلة حرب إرهابية تحت سمع وبصر الأمم المتحدة منذ 17 عامًا. حماس التي تستخدم البنية التحتية المدنية – المدارس والمساجد والمستشفيات – لتخزين الأسلحة، وتطلق الصواريخ من داخل المناطق المدنية.

يجب على الأمم المتحدة اتخاذ موقف ضد استخدام الإرهابيين للملايين من سكان غزة دروعاً بشرية بشكل نهائي. فلا تحتاج إسرائيل إلى نداءات للمساعدة الإنسانية. نحن نوفرها على أي حال. تقوم إسرائيل بتسهيل دخول المساعدات إلى غزة كل يوم. إننا ندعم كل مبادرة إنسانية. لقد قمنا بتيسير المستشفيات الميدانية والمستشفيات العائمة. ونيسر دخول الوقود إلى المستشفيات والمخابز وكل شيء – إلى جميع البنى التحتية الحيوية. ولا يتم احتجاز أو إرجاع شحنة واحدة من الطعام أو الماء. ومن يؤخر المساعدات الإنسانية هم إرهابيو حماس. فهم ينهبون المساعدات بالغة الأهمية حتى قبل أن تصل إلى سكان غزة. ومع ذلك، فإن الجمعية العامة غير قادرة على التعامل مع حماس، وذلك لأن الجمعية العامة غير موجودة أصلاً بالنسبة لحماس. فهي لا تعترف بوجود القانون الدولي. هل تستطيع الجمعية العامة مواجهة إرهابيي حماس؟ للأسف، هذا ليس أحد الحلول السهلة.

لقد آن الأوان للدول الأعضاء أن تثني الأمم المتحدة عن البحث عن حلول سهلة، لا أن تشجعها على ذلك. آن الأوان لكي نركز على إعادة الرضيع كفير وجميع الرهائن إلى منازلهم ونُحمل حماس المسؤولية الكاملة عن الحالة في غزة ونثبت للإرهابيين في جميع أنحاء العالم أن المجتمع الدولي لن يصمت في وجه الشر. وربما لو أخبر الجميع هنا سكان غزة من هو المسؤول الحقيقي عن معاناتهم ومن الذي بدأ هذه الحرب، ومن الذي يستغلهم، لربما انتفضوا ضد حماس وأنهوا حكمها الإرهابي. وإذا أرادت الأمم المتحدة وقفاً حقيقياً لإطلاق النار، وقفاً يمكن أن يدوم إلى الأبد، يجب عليها أن تطالب حماس بوقف إطلاق النار وأن تطلب من أعضائها تسليم أنفسهم وإطلاق سراح الرهائن. عندئذٍ، ستنتهي هذه الحرب على الفور وهذا هو وقف إطلاق النار الوحيد الذي ينبغي للجمعية أن تدفع باتجاهه.

السيد الرويعي (البحرين): أتشرف بإلقاء هذا البيان باسم مجموعة الدول العربية.

أود بدايةً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة في أعقاب استخدام عضو دائم في مجلس الأمن حق النقض ضد التعديل الشفوي المقترح على القرار المقدم من قبل الإمارات العربية المتحدة، العضو العربي في المجلس آنذاك، حول توسيع وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، والذي اتخذه المجلس بوصفه القرار 2720 (2023) يوم 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر S/PV.9520). ونتقدم بخالص الشكر للإمارات العربية المتحدة على دورها الهام في مناصرة القضايا العربية ومبادراتها الحاسمة خلال عضويتها في مجلس الأمن للفترة 2022–2023. كما تعرب مجموعة الدول العربية عن دعمها ومساندتها لوفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في الدفاع عن المواقف العربية المشتركة خلال عضويتها في المجلس وتمنياتنا لها بالتوفيق والنجاح في هذا المسعى .

تحيط مجموعة الدول العربية علماً باتخاذ مجلس الأمن القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) استجابة للأوضاع الإنسانية الكارثية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة. وتعرب عن تقديرها لجهود الأمين العام أنطونيو غوتيريش في بدء تنفيذ تدابير إنشاء الآلية المتضمَّنة في القرار لتسهيل وتسريع دخول المساعدات للقطاع، من خلال قيامه بتعيين السيدة سيغريد كاغ في منصب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة. وفي هذا الصدد، تطالب مجموعة الدول العربية المجتمع الدولي بتوفير المساعدات الإنسانية بكيفية كبيرة وانسيابية ودون انقطاع للشعب الفلسطيني في قطاع غزة. مع ذلك، تجدد مجموعة الدول العربية التأكيد على أن وقفاً إنسانياً فورياً لإطلاق النار هو السبيل الوحيد الكفيل بإنهاء هذه المأساة، وهو ما دعت إليه 153 دولة عضوا دعمت القرار دإط–22/10 خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة يوم 12 كانون الأول/ديسمبر 2023.

بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي أسفر عن مقتل أكثر من 000 22 مدني، معظمهم من النساء والأطفال، ناهيك عن مقتل ما يزيد عن 144 موظفاً من الأمم المتحدة، 142 منهم من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وتدمير منشآت مدنية وبنى تحتية، في انتهاك صريح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، لا يزال مجلس الأمن عاجزا عن أداء واجبه لوقف إطلاق النار، مما يؤثر على مصداقية منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمات الحالية والمستقبلية .

وتجدد مجموعة الدول العربية دعوتها لمجلس الأمن للنهوض بواجباته ومسؤولياته تجاه حفظ السلام والأمن الدوليين. كما تطالب المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة، ضمن القانون الدولي، للرد على ممارسات الحكومة الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك في الضفة الغربية وسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها ضد سكان غزة، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الشقيق. وتشدد مجموعة الدول العربية على رفضها القاطع للتهجير القسري للفلسطينيين من أرضهم في قطاع غزة.

وتدين مجموعة الدول العربية بأشد العبارات التصريحات العنصرية المتطرفة الأخيرة لأعضاء في الحكومة الإسرائيلية بشأن التهجير القسري للفلسطينيين خارج قطاع غزة وإعادة احتلال القطاع وبناء المستوطنات فيه، باعتبارها مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ومن شأنها تقويض عملية السلام وإشاعة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو إلى حفظ النظام في القاعة وأطلب من الأمن استعادة النظام.

السيد الرويعي (البحرين): تشدد مجموعة الدول العربية على أن وقفاً فورياً ودائماً وشاملاً لإطلاق النار في قطاع غزة وتوفير حماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الإنسانية هو حق أصيل من حقوق المدنيين العزل، رسخته الأطر القانونية الدولية والمبادئ المتعارف عليها لحقوق الإنسان. كما إنه واجب والتزام سياسي وقانوني وأخلاقي يقع على عاتق مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وتعيد المجموعة العربية التأكيد على ضرورة الحفاظ على أمن وسلامة دول الجوار.

وإيمانا منها بأن الحل العادل للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية والسلام العادل والشامل هو

السبيل الوحيد للاستقرار والأمن في المنطقة، تعيد مجموعة الدول العربية التأكيد على الضرورة العاجلة لتعزيز الجهود الدولية الرامية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد بينيالفر بورتال (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): لا تزال آراؤنا قائمة بشأن القرار 262/76، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن". وتقدر كوبا عقد جلسة اليوم نظراً لخطورة الحالة الراهنة في قطاع غزة.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن نجح في اتخاذ القرار 2720 (2023) بشأن الحالة في فلسطين في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 – إثر بذل جهود دؤوبة لمنع استخدام الولايات المتحدة لحق النقض للمرة الثانية – فمن المؤسف أن القرار لم يتضمن دعوة إلى وقف فوري للأعمال العدائية لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة. وإقرار وقف لإطلاق النار هو الأولوية الفورية للجهود الرامية إلى وقف الإبادة الجماعية ضد السكان الفلسطينيين في قطاع غزة. ومن دون ذلك، فإن المجتمع الدولي سيقف ببساطة موقف المتفرج بينما نشهد إبادة الشعب الفلسطيني. فحتى 3 كانون الثاني/يناير، وبعد 90 يوماً من التصعيد في قطاع غزة، قتلت القوات العسكرية الإسرائيلية أكثر من 000 23 فلسطيني، من بينهم أكثر من 000 9 طفل. ولن يحتفل أي منهم بعيد ميلاد مرة أخرى أبداً. وليس هناك ما يبرر العقاب الجماعي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني حالياً في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني.

إن تواطؤ الولايات المتحدة مع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، واضح. فهي لا تعيق قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات فحسب، بل إنها تسلح أيضاً وتعيد إمداد آلة الحرب التي تذبح الشعب الفلسطيني. وتقف الولايات المتحدة إلى جانب البلد المعتدي الذي يرتكب جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك التطهير العرقي وتزيد إساءة استخدامها لحق النقض غير الديمقراطي من تورطها بوصفها شريكا في الجريمة. ولذلك، فإن حالة الشلل في المجلس ترسخ فقدانه لمصداقيته في ممارسة دوره بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن ضمان السلام والأمن الدوليين. ويجب أن تتوقف المعايير المزدوجة والانتقائية والتلاعب السياسي، وهي جميعا أمور تقوض ذلك الهدف النبيل. ويجب على مجلس الأمن أن يفي بولايته المتمثلة في وضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب على جرائمها ضد الإنسانية وانتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وندين بأشد العبارات قتل المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء والعاملين في المجال الإنساني من منظومة الأمم المتحدة؛ والقصف العشوائي، بما في ذلك لمخيمات اللاجئين؛ وتدمير المنازل والمستشفيات والبنية التحتية المدنية؛ وحرمان السكان الفلسطينيين من خدمات المياه والغذاء والكهرباء والوقود، مما أدى إلى التفاقم الشديد للحالة الإنسانية الخطرة بالفعل الناجمة عن الحصار المفروض منذ أمد بعيد على قطاع غزة. وندين أيضا بأشد العبارات التهجير القسري للسكان الفلسطينيين من أراضيهم المملوكة لهم قانونا. ويجب أن يتوقف العنف والأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وبالتنسيق مع الأمم المتحدة، يجب أن يستمر إيصال المساعدات الإنسانية الطارئة بغية معالجة الحالة الكارثية في غزة. ونكرر نداءنا إلى جميع الأطراف المعنية للتمكين من إدخال هذه المساعدات الحيوية وتوزيعها على الشعب الفلسطيني.

وندعو إلى إيجاد حل سريع من خلال المفاوضات لوقف المذابح وأعمال العنف المتصاعدة، فضلا عن عواقبها الإنسانية الخطيرة على الشرق الأوسط وخطر تحول النزاع إلى نزاع إقليمي. ونكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل شامل وعادل ودائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، على أساس إقامة دولتين، بما يمكن الشعب الفلسطيني من نيل حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة، داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن كفالة حق العودة للاجئين. ونؤكد من جديد استعداد كوبا للإسهام في الجهود الدولية المشروعة الرامية إلى إنهاء الأزمة الراهنة. لقد حان وقت العمل. فلنكفل غلبة الإنسانية على العنف والهمجية.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع هنا في الجمعية العامة في جلسة تُعقد، عملاً بالقرار 262/76 المؤرخ 26 نيسان/أبريل 2022، بشأن حالة استُخدم فيها حق النقض في مجلس الأمن في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين" (انظر S/PV.9520). ولا تزال الحالة الراهنة تشكل مصدر قلق بالغ للجمعية والمجتمع الدولي بالنظر إلى القتال المستمر والخسائر في الأرواح والعواقب الإنسانية المدمرة لذلك. وتلخص الرسالة المؤرخة 5 كانون الثاني/يناير 2024 الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/26) الوضع القاتم والرهيب بإشارتها إلى مستويات الموت والخراب المهولة، فضلا عن التأثير الخطير لذلك على الحالة الإنسانية وعلى عمل الأمم المتحدة والموظفين المعنيين، والأهم من ذلك، الخسائر في الأرواح وسبل العيش، بما في ذلك احتجاز الرهائن.

وفي ضوء ذلك كله، لا تزال تايلند تشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية ومحنة جميع المدنيين المتضررين واحتمال زيادة تصعيد النزاع. وندين بأشد العبارات جميع أشكال العنف والهجمات ضد المدنيين الأبرياء، بغض النظر عن جنسياتهم وأينما وقعت. ويجب أن تكون حماية المدنيين أولوية في جميع الأوقات. ونحث جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والوفاء بها. ونظرا للطابع الملح للحالة، فإننا نؤيد الدعوة إلى وقف عاجل ومستدام للأعمال القتالية للسماح بوصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى غزة للمحتاجين. ونشجع جميع الأطراف على بذل قصارى جهدها للاتفاق على استئناف وقف إطلاق النار ونأمل أن نرى في نهاية المطاف وقفا دائما لإطلاق النار. ونواصل المناشدة من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين، بمن فيهم المواطنون التايلنديون وندعو إلى مواصلة توفير العلاج والرعاية المناسبين لهم. دعوا جميع الرهائن يعودون إلى ديارهم.

وترحب تايلاند باتخاذ مجلس الأمن للقرار 2720 (2023) بشأن زيادة المساعدات إلى غزة ورصدها وتحث بقوة جميع الأطراف على التصرف وفقا للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023).

وترحب تايلند أيضاً بتعيين السيدة سيغريد كاغ، من مملكة هولندا، في منصب كبير منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، عملا بالقرار 2720 (2023)، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تحسين الحالة الإنسانية في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في إيصال المساعدات الإنسانية الكافية، تحت إشراف السيدة كاغ، إلى المحتاجين في غزة بطريقة آمنة وفعالة وفي الوقت المناسب. وإذ نرحب بتلك القرارات، فإن من الأهمية بمكان أن نكفل تنفيذها بصورة كاملة. والواقع أن قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة خلال دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة تحدد جميع الأسس اللازمة لخفض التصعيد وإيصال المساعدات الإنسانية ووقف الأعمال القتالية وتعزيز السلام في الشرق الأوسط. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ تلك القرارات تنفيذا كاملا. ونود أن نعرب عن تقديرنا للذين يعملون على تنفيذ القرارين من أجل المساعدة في إنهاء هذا النزاع وتمهيد الطريق لإيجاد حل متفق عليه للمشكلة بما يتفق مع حل الدولتين، الذي يمكن أن تعيش بموجبه دولتا إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن.

وأخيراً، بما أننا نجتمع عملاً بالقرار 262/76، تشاطر تايلند الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء رأيها بأن حق النقض ليس امتيازا بل مسؤولية دولية. ونرى أن القرار 262/76 يمكن أن يساعد في تعزيز كفاءة الأمم المتحدة ومساءلتها، لا سيما مجلس الأمن. غير أننا لم نشهد في قرابة السنتين اللتين انقضتا منذ اتخاذه انخفاضاً في ممارسة حق النقض مقارنة بالسنوات القليلة الماضية التي سبقت اتخاذه. ولكي يتسنى للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تصبح أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة – وبالتالي الإسهام في إضفاء مزيد من الفعالية على تعددية الأطراف على النحو الذي نطمح إليه جميعا، سواء في إطار عملية مؤتمر القمة المعني بالمستقبل أو غيرها من عمليات الجمعية العامة – يجب على الأمم المتحدة عموما، ومجلس الأمن خصوصا، أن يكونا أكثر اتحادا في الاضطلاع بمسؤولياتهما على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ويتعين عليهما أن يضطلعا بعملهما على نحو أكثر انفتاحا وشفافية وأن يبديا مزيدا من

التعاون ويوليا المزيد من التركيز أثناء ممارسة الدبلوماسية وغيرها من الوسائل السلمية. فحالة الاستقطاب في الأمم المتحدة ومجلس الأمن لا تصب في مصلحة أحد.

وفي ذلك الصدد، ستعمل تايلند بشكل وثيق مع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي من أجل صياغة مسار عملي وتوافقي نحو أمم متحدة تتمتع بمزيد من الفعالية والشفافية، بما في ذلك مجلس الأمن، بمقدورها أن تحقق نتائج أكثر فعالية، لا سيما في المسائل الحاسمة الأهمية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

السيدة نارفايس أوخيدا (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): نعرب عن امتنانا لعقد هذه الجلسة الرسمية للجمعية العامة لمناقشة استخدام حق النقض في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 في مجلس الأمن (انظر S/PV.9520).

مرة أخرى، تطالب شيلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالامتناع عن استخدام حق النقض في حالات النزاع المسلح التي تضر بالسكان المدنيين، كما هو الحال في غزة، حيث أودت الحالة بالفعل بحياة أكثر من 000 22 شخص، معظمهم من النساء والأطفال. فحق النقض لا يعزز وحدة مجلس الأمن ولا يدعم الجهود الرامية إلى تحقيق تفاهم جمعي؛ بل على العكس تماما، فهو يقوض مصداقية النظام المتعدد الأطراف بأكمله. ولعل حق النقض أكثر أشكال ممارسة السلطة فظاظة والملاذ الأخير عندما تبوء المساعي الدبلوماسية بالفشل. ودائما ما كان بلدي مدافعا ثابتا عن الحد من استخدام حق النقض، لا سيما عندما يتعلق بالأمر بحالات تنطوي على انتهاك للقانون الدولي الإنساني، كما هو الحال في فلسطين. ويؤكد استخدام حق النقض الحاجة الملحة لإعادة هيكلة مجلس الأمن وأساليب عمله وضرورة اتخاذ تدابير لمساءلة الأعضاء الدائمين. فرفض المطالبة بوقف عاجل للأعمال العدائية يتعارض مع المهمة الأساسية المنوطة بمجلس الأمن. إننا نطالب المجلس بالاضطلاع بولايته ووضع حد لهذه الحرب القاسية. فحق النقض ليس امتيازا بل مسؤولية.

إن المأساة بالمعنى التقليدي للكلمة عبارة عن مجموعة من المستحيلات التي تعبر عما ترغب فيه الإرادة البشرية ولكنها لا تستطيع تحقيقه. وتطرح المأساة الحالية مجموعة مماثلة من الظروف. فقد دعت الغالبية العظمى من أعضاء الجمعية إلى وقف فوري للأعمال العدائية، إلا أن إرادة حفنة من الأعضاء حالت دون إنهاء العنف. ووحده الوقف الفوري للأعمال العدائية كفيل بتمكين إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى غزة وفقاً للقرار 2720 (2023)، الذي اتخذه المجلس في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وتدين شيلي بلا تحفظ وبشكل قاطع الأعمال الوحشية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كما تدين بكل تأكيد أي هجوم إرهابي على السكان المدنيين. وفي ذلك الصدد، نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين لا تزال حماس تحتجزهم. فحماية المدنيين التزام أساسي يقع على عاتق الأمم المتحدة. ولذلك يجب التقيد بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وترفض حكومة شيلي رفضا قاطعا التصريحات الأخيرة الصادرة عن السلطات الحكومية الإسرائيلية التي تقترح التهجير الجماعي للسكان الفلسطينيين في غزة إلى بلدان ثالثة. فأي عمل ينطوي على التهجير القسري للأشخاص يتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني فضلا عن حقوق الإنسان. وتؤكد التحذيرات الأخيرة الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حقيقة التهديد الذي تشكّله المجاعة وتفشي الأمراض في المناطق المكتظة بالسكان التي فر إليها عشرات الآلاف من الأشخاص هربا من حملات القصف المكثف في شمال قطاع غزة ووسطه.

ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للعمل المتفاني والشجاع الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها في الميدان، وتحديداً الأونروا، ونعرب عن بالغ أسفنا لمقتل موظفي الوكالة أثناء هذه الحرب. وفي الأسبوع الماضي، رتبت حكومة شيلي عملية عاجلة لإيصال الموارد إلى غزة من صندوق شيلي لمكافحة الجوع والفقر، وستوجه تلك الموارد من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء والمراهقين والفتيات. وتهدف هذه المساهمة الأخيرة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للنساء والفتيات في قطاع غزة، اللاتي يجدن أنفسهن متورطات في نزاع لا تُحترم فيه القواعد الأساسية للحرب.

لقد احتفلنا في الشهر الماضي باليوم العالمي لحقوق الإنسان، لنذكّر بأن الجمعية العامة ذاتها قد اعتمدت قبل 75 عاماً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق وبالغ الألم لما نشهده من عدم احترام لتلك الحقوق في قطاع غزة. ونشدد على أنه لا يوجد تعارض على الإطلاق بين الدفاع المشروع عن الدولة أثناء مكافحة الإرهاب واحترام أرواح المدنيين. وببساطة، لا يجوز مهاجمة البنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك المنازل والمؤسسات الصحية والتعليمية والملاجئ، من بين أشياء أخرى. ولذلك نطالب الهيئات الدولية المختصة بالتحقيق في جميع الوقائع من أجل تحديد الجهات الفاعلة المتورطة وكفالة إخضاعها للمساءلة.

إننا ندعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة ذات سيادة على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 181 (د-2) وقرار مجلس الأمن 242 (1967). وندعو بإلحاح إلى التنفيذ الكامل والسريع لقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي يؤكد من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكّل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي علاوة على كونه عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال سلام شامل وعادل ودائم.

ونود أن نشير إلى أن شيلي قد أيدت بقوة القرار 247/77 وقدمت بياناً خطياً إلى محكمة العدل الدولية في سياق طلب فتوى بشأن الآثار المترتبة على استمرار انتهاكات إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ونأمل أن تتمكن المحكمة من مساعدة المجتمع الدولي بتوضيح الالتزامات القانونية التي يمكن أن تشكّل أساساً للسعي من أجل التوصل إلى حل نهائي يضمن حقوق الإنسان لجميع سكان فلسطين.

ولن تقف شيلي دون اكتراث بالحالة الراهنة وبآلام الشعب الفلسطيني. لهذا السبب سنحيل قريباً الوضع في فلسطين إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لطلب التحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي مبادرة نأمل أن تنضم إليها بلدان أخرى. يجب على جميع الأطراف المعنية، إلى جانب المجتمع الدولي، العمل معاً لإنهاء هذه الحرب والشروع في عملية حوار حقيقي ومثمر يسمح لنا بالتحرك نحو وجود دولتين، مع الاعتراف بحق إسرائيل وفلسطين في التعايش بسلام داخل حدود آمنة متفق عليها ومعترف بها دولياً، وفقاً للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ما برحت الجولة الحالية من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مستمرة منذ أكثر من ثلاثة أشهر حتى الآن. وتعاني غزة من كارثة إنسانية غير مسبوقة، حيث يفقد المدنيون الأبرياء أرواحهم كل يوم في وضع يزداد سوءاً. والمجتمع الدولي مستمر في إصدار دعوة عالمية لتحقيق وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وهو المطلب الأساسي من أجل استعادة السلام. بيد أن مجلس الأمن لم يتوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن الدعوة إلى وقف إطلاق النار لإنهاء القتال.

وقد شعرنا بخيبة أمل بسبب ما يؤسف له من ممارسة الولايات المتحدة لحق النقض مرة أخرى في مجلس الأمن في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر S/PV.9520). وقد أشارت الصين مراراً وتكراراً إلى أن تحقيق وقف إطلاق النار هو شرط أساسي لا غنى عنه. ويجب على المجتمع الدولي أن يحشد كل جهوده لتعزيز وقف فوري لإطلاق النار من أجل إنهاء القتال. إن وقف إطلاق النار الفوري مطلوب لإنقاذ أرواح المدنيين. وقد أسفرت هذه الجولة من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني عن خسارة ما يقرب من 000 23 من الأرواح وتشريد ما يقرب من 90 في المائة من سكان غزة. إن السماح باستمرار القتال لن يؤدي إلا إلى سقوط المزيد من الضحايا ولن يساعد في إيجاد طريقة لإنقاذ الرهائن.

وقد حذّر الأمين العام غوتيريش مراراً وتكراراً من أن الظروف التي تحتاج إليها وكالات الأمم المتحدة من أجل إيصال المساعدات الإنسانية غير متوفرة في غزة. وتحث الصين إسرائيل على وقف هجماتها العسكرية العشوائية وعقابها الجماعي لسكان غزة وعلى توفير الظروف اللازمة للوكالات الإنسانية لإيصال المساعدات. ومن أجل

تجنب عدم الاستقرار الإقليمي، فإن القيام بوقف فوري لإطلاق النار أمر ضروري. ومع استمرار الصراع في غزة، تتصاعد التوترات في الضفة الغربية بين لبنان وإسرائيل، وبين سورية وإسرائيل، وفي البحر الأحمر، حيث يواجه الشرق الأوسط بأكمله اضطرابات. إن السلام والأمن الدوليين مهددان. ولا يمكن لوقف إطلاق النار في غزة أن يقضي بشكل أساسي على الآثار غير المباشرة للصراع ويمنع انجرار المنطقة ككل إلى الحرب والصراع.

ويتطلب التمسك بإمكانية حل الدولتين وقفاً فورياً لإطلاق النار. إننا نعارض التهجير القسري والترحيل القسري للشعب الفلسطيني ومصادرة الأراضي الفلسطينية. ونشعر بقلق بالغ إزاء الرفض الصريح لحل الدولتين من جانب بعض الشخصيات السياسية الإسرائيلية. وتدعو الصين إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية لتعزيز وقف فوري لإطلاق النار، ومساعدة سكان غزة على إنهاء نزوحهم وعودتهم إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن، ومنع الانهيار التام لأسس حل الدولتين.

وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي لحثّ مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات فعالة ومسؤولة وهادفة في الوقت المناسب وبذل جهود دؤوبة لإنهاء القتال في غزة في أقرب وقت ممكن، وتنفيذ حل الدولتين بشكل فعال وتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم وفقاً للقرار 262/76، وهي معقودة لأول مرة استجابة لاستخدام حق النقض على تعديل لمشروع قرار مقدم إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.9520). ويندرج كل استخدام لحق النقض، بما في ذلك ما يتعلق بالتعديلات، ضمن نطاق القرار 262/76، وبالتالي يخضع للمناقشة من جانب أعضاء الأمم المتحدة ككل. ونشكر مجلس الأمن على إصداره تقريراً خاصاً (A/78/691) في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، ونشكر رئيس الجمعية العامة على إصداره ملخصاً للمناقشة التي جرت اليوم، كما حدث في الجلسات السابقة الناتجة عن مبادرة حق النقض. ونقر بمشاركة الدولة التي استخدمت حق النقض في هذه المناقشة.

كان التعديل الذي جرى استخدام حق النقض بشأنه يتماشى مع مضمون القرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورات استثنائية طارئة بأغلبية ساحقة، بما في ذلك بأغلبية أعضاء مجلس الأمن. ونشجع أعضاء المجلس على أن يضعوا في اعتبارهم إرادة أعضاء الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك عند التعبير عن هذه الإرادة من خلال القرارات، وأن يلاحظوا أن مجلس الأمن في اضطلاعه بواجباته يتصرف باسم جميع الأعضاء. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن التعديل الذي استُخدم حق النقض بشأنه لم يُعرض على المجلس إلا في اللحظة الأخيرة وفي حالة جسّد فيها مشروع القرار ككل تنازلات دقيقة وهشة أقدم عليها أعضاء المجلس بعد مشاورات مطولة وشاقة أجريت بهدف تمكين المجلس من القيام بواجباته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن يتطلع أعضاء المجلس إلى اتباع أساليب العمل الأكثر شفافية ومساءلة في جميع الأوقات، بما في ذلك بتقديم التعديلات مع إتاحة وقت كافٍ للمشاورات كلما أمكن ذلك.

ومع امتناننا لكون مجلس الأمن قد اتخذ في نهاية المطاف القرار 2720 (2023)، فإننا نأسف لأن المجلس لم يتمكن من الدعوة إلى وقف عاجل للأعمال العدائية، ناهيكم عن وقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية، كما طالبت الجمعية العامة الشهر الماضي وكذلك المنظمات الإنسانية ذات الصلة. ويبقى التوصل إلى وقف لإطلاق النار لأغراض إنسانية أمراً ضرورياً من أجل حماية المدنيين التي يجب أن تكون على رأس أولوياتنا. وهذه هي الخطوة الأكثر أهمية نحو ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وفوري وآمن ومستدام ودون عوائق، بسبل من بينها تلبية طلب المجلس في القرار 2720 (2023) لأطراف النزاع بإتاحة وتيسير استخدام جميع الطرق المتاحة المؤدية إلى قطاع غزة والكائنة في جميع أنحائه. كما سيكون من الضروري أيضاً تمكين الآلية الجديدة التي أنشأها المجلس من الإسراع بتوفير شحنات الإغاثة الإنسانية وضمان إطلاق سراح جميع الرهائن. وكل يوم يمر دون وقف الأعمال العدائية يسبب المزيد من المعاناة والدمار.

ختاماً، تعيد ليختنشتاين التأكيد على أن الحل المستدام الوحيد للنزاع سيأتي من خلال الوسائل الدبلوماسية. ولا يمكن كفالة الحقوق غير

القابلة للتصرف لكل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني إلا بالتمسك بحق كل منهما في تقرير المصير، الذي يعبر عنه بحل الدولتين.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة المهمة لتناول المسألة الملحة المتمثلة في استخدام الولايات المتحدة غير المبرر وغير المسؤول لحق النقض الذي يعيق مجلس الأمن عن أداء واجبه الحيوي في صون السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.9520). على الرغم من جميع النداءات الدولية الموجهة إلى مجلس الأمن للوفاء بالتزاماته ووقف إراقة الدماء في غزة، إلا أن هذا الجهاز لم يقم مرة أخرى بواجباته، والسبب الوحيد في ذلك هو عرقلة أخرى من جانب الولايات المتحدة. وللأسف، فقد أظهرت الولايات المتحدة مجدداً عدم التزامها بإنهاء العنف في غزة وحماية أرواح المدنيين، وذلك من خلال استخدام حق النقض بشأن مشروع التعديل المقترح الذي طرحته روسيا، والذي يهدف إلى وقف مستدام للأعمال العدائية في غزة. والواقع أن حق النقض منح إسرائيل حرية مطلقة في الاستمرار في المزيد من القصف غير المقيد والعشوائي للبنية التحتية المدنية وسكان غزة، من دون أي قيود زمنية.

وكل يوم من أيام الحرب في غزة يفاقم المعاناة الإنسانية والدمار في ظل استمرار النظام الإسرائيلي في قصفه المتواصل وعدوان الإبادة الجماعية ضد الأبرياء في غزة. لقد دُمرت جميع المناطق السكنية في القطاع تقريباً نتيجة للهجمات الضخمة. ولا يوجد مكان آمن في غزة، ولا يزال خطر الانهيار التام الوشيك لنظام الدعم الإنساني قائماً. وعرقلة الولايات المتحدة لواجبات المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة تتناقض بشكل صارخ مع النداءات العالمية لوقف إراقة الدماء، وتتحدى الرغبة المتأصلة في الطبيعة البشرية في الحفاظ على الحياة وتنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتشير إيران إلى اتخاذ قرار مجلس الأمن 2720 (2023)، الذي حث المجلس بموجبه على تيسير استخدام جميع الطرق المتاحة المؤدية إلى قطاع غزة وفي جميع أنحائه، بما في ذلك المعابر الحدودية. وعلاوة على ذلك، تشير إيران إلى تعيين السيدة سيغريد كاغ في منصب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، عملاً بقرار مجلس الأمن 2720 (2023)، وتود أن تعرض تعاونها الكامل في تنفيذ ولايتها. ونأمل أن تضطلع آلية الرصد المنشأة حديثاً بولايتها بكفاءة، بعيداً عن أي شكل من أشكال العرقلة أو التدخل من قبل النظام الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نتطلع إلى أن يقدم الأمين العام تقارير في حينه إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار.

وأخيرا، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن السبيل العملي الوحيد للمضي قدماً هو منع ووقف العدوان الإجرامي والقائم على الإبادة الجماعية ضد المدنيين الأبرياء في غزة، وإرساء وقف إطلاق نار مستدام ودائم، وضمان وصول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع ووقف التهجير القسري لسكان قطاع غزة. فمن دون وقف إطلاق نار مستدام، ستتفاقم المأساة وستؤدي إلى خسارة أرواح بريئة، بما في ذلك الأطفال والنساء. وعلاوة على ذلك، ينبغي معاقبة إسرائيل على جميع مخالفاتها الدولية التي أشعلت النار في المنطقة بأسرها. تواجه الولايات المتحدة خياراً حاسماً: فإما أن تستمر في مسارها الحالي، أو يمكنها أن تختار الامتناع عن تقديم الدعم غير المشروط. فبدون هذا الدعم، ستواجه إسرائيل صعوبات في مواصلة أعمال العنف الجماعي والإبادة الجماعية التي تمارسها ضد السكان الفلسطينيين.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تذكّر أيرلندا بمعارضتها لكل استخدام لحق النقض ودعواتها المستمرة إلى إلغائه، ونود أن نشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم البالغة الأهمية.

أود في البداية أن أنوه بالجهود البطولية التي يواصل موظفو الأمم المتحدة بذلها، وخاصة أولئك الذين يعملون على خط المواجهة في غزة، والذين يقومون بدورهم في ظل ظروف صعبة للغاية. وأود أن أعرب عن تعازينا القلبية لأُسَر الذين قتلوا.

إن الوضع الذي يتكشف على أرض الواقع في غزة كارثي بشكل متزايد. فمستوى الوفيات بين المدنيين هو أمر غير مقبول ببساطة. والتقييم الأخير للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي صادم للغاية.

فقد خلص إلى أن ما يقدر بـ 100 في المائة من سكان غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، في حين يواجه ربع سكانها مستويات كارثية من الجوع والمجاعة. إن اتخاذ قرار مجلس الأمن 2720 (2023) في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. فهو ينص على عدد من الإجراءات الحيوية التي يجب أن تتخذها جميع الأطراف لتمكين إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع. وترحب أيرلندا بتعيين سيغريد كاغ في منصب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، وندعو إلى الإسراع في تنفيذ القرار بصورة عاجلة.

غير أننا نأسف لأن القرار 2720 (2023) لم يتضمن ما فيه الكفاية. ويتضح الآن بشكل جلي أن الحالة في الميدان تتطلب وقفا فوريا لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ونحث مجلس الأمن على الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، تماشيا مع رأي الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي. وندعو أيضاً إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، ووصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين بصورة عاجلة وفعالة.

ومع دخولنا عاماً جديداً – والشهر الرابع من النزاع – من الضروري أن نقيّم الوضع والسياق بصورة عامة. لطالما أدانت أيرلندا الهجمات التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. فاغتصاب المدنيين وقتلهم، وتدمير الممتلكات المدنية، وأخذ الرهائن، واستخدام الدروع البشرية، وإطلاق الصواريخ عشوائياً على مراكز حضرية، هي انتهاكات خطيرة وجسيمة للقانون الدولي الإنساني يجب محاسبة المتورطين فيها ومساءلتهم. غير أنه يتعين علينا بالمثل أن نذكر بأن القانون الدولي يقصر استخدام القوة في الدفاع عن النفس على ما لا يزيد عما هو ضروري ومتناسب.

وترى أيرلندا أنه يجري تجاوز تلك الحدود، كما يتجلى من عدد القتلى غير المقبول والتدمير الهائل للممتلكات، بما في ذلك تدمير المنازل، في جميع أنحاء غزة، وتشريد ما يصل إلى مليوني شخص وما يترتب على ذلك من كارثة إنسانية، سبق وأن أشرنا إليها. وعلاوة على ذلك، يقتضي القانون الدولي الإنساني من أي عملية عسكرية في أي نزاع مسلح، احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. ويساور أيرلندا قلق متزايد إزاء عدم إمكانية حصر استخدام الذخائر الثقيلة التي تؤدي إلى حيز انفجار واسع ضد الأهداف العسكرية الواقعة في المراكز الحضرية المكتظة بالسكان، وبالتالي فإن هذا الاستخدام عشوائي. وفي ظل هذه الظروف، يؤدي استخدام تلك الذخائر حتما إلى تدمير واسع النطاق للممتلكات المدنية القريبة وإلى وقوع خسائر في أرواح المدنيين. ويجب وقف استخدام تلك الذخائر. إن الأحداث التي شهدتها المنطقة في الأيام الأخيرة تذكير صارخ باحتمال التصعيد الإقليمي. وسيكون لاتساع نطاق النزاع عواقب وخيمة على المنطقة والعالم. وتحث أيرلندا جميع الأطراف في المنطقة على ممارسة ضبط النفس وتجنب التصعيد.

فالمسار العام مقلق للغاية ويجب عكسه. وفي المقام الأول، يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأطراف في المنطقة، مضاعفة الجهود لإنهاء النزاع في غزة. غير أن طموحنا لا ينبغي أن يقتصر على خفض التصعيد. يجب أن نتخذ خطوات ملموسة لتحقيق السلام والاستقرار والأمن في الأجل الطويل لكل الفلسطينيين والإسرائيليين وللمنطقة بأسرها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالالتزام المستمر والجاد بالحل القائم على وجود دولتين. وهذا يتطلب حسن نية سياسية حقيقي وجهوداً سياسية صادقة. وفي هذا الصدد، تدين أيرلندا التصريحات الأخيرة لوزراء في الحكومة الإسرائيلية تدعو إلى إعادة توطين الفلسطينيين خارج غزة. فهذه التصريحات تحريضية وغير مسؤولة وغير مقبولة.

وفي الختام، تذكر أيرلندا أن مجلس الأمن أكد من جديد في شباط/فبراير 2023 التزامه الثابت برؤية الحل القائم على وجود دولتين الذي تعيش بموجبهدولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأصبح تحقيق هذه الرؤية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم بشأن استخدام حق النقض في سياق الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ينطوي النزاع في الشرق الأوسط على احتمالات كبيرة للتصعيد على الصعيد الإقليمي وهو يشكل بذلك تهديدا للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. والتصدي لهذا التهديد مسؤولية رئيسية تقع على عاتق مجلس الأمن. ومما يؤسف له أن الخطر المستمر الذي يشكله استخدام حق النقض يُضعف قدرة المجلس على العمل.

إن الحالة الإنسانية في قطاع غزة كارثية تنطوي على خطر حقيقي لحدوث مجاعة، في حين أن معدلات الأمراض المعدية آخذة في الارتفاع بالفعل. ولهذا السبب، ترحب سويسرا باتخاذ القرار الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة إلى مجلس الأمن (القرار 2720 (2023)) والذي يهدف إلى زيادة المساعدات الإنسانية والإشراف عليها. ومن الضروري زيادة حجم المساعدات الإنسانية زيادة كبيرة والإفراج عن الرهائن. وقد أيدت سويسرا، انطلاقا من مواقفها وبياناتها ذات الصلة، مشاريع القرارات في مجلس الأمن التي تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية، ومن ثم تؤيد تعليق الأعمال العدائية من أجل السماح بإيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن وبلا عوائق وتهيئة الظروف المواتية لوقف مستدام للأعمال العدائية.

وتود سويسرا أن تذكّر بوجوب احترام جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. فهي ملزمة باحترام هذه القواعد ولو لم يحترمها الطرف الخصم.

تتوقف مصداقية مجلس الأمن على قدرته على اتخاذ إجراءات بسرعة وحسم في مواجهة الأزمات والنزاعات في جميع أنحاء العالم. وبناء على ذلك، نلتزم بالمفاوضات الرامية إلى تحقيق تقارب في المواقف سيسمح باتخاذ تلك الإجراءات. وترحب سويسرا بعدم استخدام حق النقض مرة أخرى للحيلولة دون اتخاذ القرار 2720 (2023). ولكن التهديد باستخدام حق النقض أثر على مسار عملية التفاوض وعلى مضمون القرار 2720 (2023). وأيًّا كان السياق، يجب أن تكون المفاوضات في مجلس الأمن قائمة على الثقة وأن تُجرى بحسن نية وبعيدا عن أي تهديد باستخدام حق النقض. وتولي سويسرا أهمية كبيرة لعملية التفاوض الموجهة نحو تحقيق توافق في الآراء.

وعموماً، ما فتئت سويسرا تلتزم منذ وقت طويل بتأييد الاستخدام المحدود لحق النقض في مجلس الأمن. ونشير إلى مدونة قواعد السلوك التي اقترحتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بشأن استخدامه والتي وقع عليها أكثر من ثلثي أعضاء الجمعية حتى الآن. لقد حان الوقت لتعزيز جهودنا المشتركة لتنفيذها. وسيكون ذلك مؤشرا واضحا على تحقيق تعددية أطراف شفافة ومسؤولة وفعالة.

وستواصل سويسرا التزامها في جميع المحافل بتعزيز السلام واحترام القانون الدولي وتقديم المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين في حالات النزاع، بما في ذلك في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اتخذت الدول الأعضاء في 26 نيسان/أبريل 2022 القرار التاريخي باتخاذ القرار 262/76، المعنون "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن"، بتوافق الآراء. وقد دعمت نيوزيلندا بفعالية المبادرة المتعلقة بحق النقض منذ بدايتها ولا نزال نؤيد بكل فخر القرار 262/76. وأفضى القرار إلى إنشاء آلية لكفالة المساءلة بين هيئات الأمم المتحدة وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولمطالبة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين استخدموا حق النقض بشرح موقفهم لعموم الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن حق النقض هو أكثر العناصر افتقاراً للديمقراطية في الأمم المتحدة. وما فتئت نيوزيلندا تعارض صراحة استخدام حق النقض منذ بدء العمل به في عام 1945. وهذه المرة التاسعة التي يُفعَّل فيها القرار 262/76 منذ اتخاذه. وأظهرت المناقشات التي تلت ذلك في الجمعية العامة في مناسبات سابقة وجود رغبة قوية في تعددية أطراف أكثر شمولا.

وكان مما أسعد نيوزيلندا تمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار آخر يركز على العمل الإنساني بشأن الأزمة الملحة في غزة (القرار 2720

(2023)). ونلتقي اليوم بسبب استخدام حق النقض في معارضة لتعديل شفوي لذلك القرار (انظر S/PV.9520). ومن المخيِّب للآمال أن اقتراحا في اللحظة الأخيرة كان يدرك مقدّموه أنه لن يحقق توافقا في الآراء قد أضاع الجهد المبذول على مدى أسابيع من المفاوضات المكثفة من أجل التوصل إلى نص يقبله الجميع. ويصعب النظر إلى هذا الأمر بعيدا عن كونه مناورة سياسية مغرضة استهدفت تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق استجابة دولية موحدة. ولكن أي استخدام لحق النقض مخيب جدا للآمال. ونشدد مرة أخرى على أن كل استخدام لهذه الآلية التي عفا عليها الزمن وغير الديمقراطية يؤدي إلى تراجع مصداقية المجلس ويقوض قدرته على الوفاء بولايته في صون السلام والأمن الدوليين.

يساور نيوزيلندا بالغ القلق إزاء أثر هذا النزاع على المدنيين. إن الخسائر في الأرواح ومستوى المعاناة في غزة مدمران تماما. وتدين نيوزيلندا هجمات حماس الإرهابية على إسرائيل إدانة مطلقة. وتمثل تلك الأعمال انتهاكات واضحة للقانون الدولي. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

وتعترف نيوزيلندا بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الإرهابية لحماس. ولكن يجب أن تحترم إسرائيل القانون الدولي الإنساني في دفاعها عن نفسها. ويجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويساورنا القلق إزاء تقلص الحيز الآمن المتاح للمدنيين في غزة.

ويظل تقديم المساعدة الإنسانية أولوية حاسمة. ونحث على التنفيذ الفوري للقرارين 2712 (2023) 2720 (2023) للتمكين من تقديم المساعدات وتوفير الحماية بلا عوائق وبصورة مستدامة لمن تشتد حاجتهم إليها، تمشيا مع المبادئ الإنسانية. ونواصل حث جميع الأطراف المشاركة في النزاع، فضلا عن البلدان ذات النفوذ في المنطقة، على اتخاذ خطوات عاجلة من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. ولا يوجد في نهاية المطاف حل عسكري يمكن أن يحقق سلاما عادلا ودائما للإسرائيليين والفلسطينيين. وكما قال الأمين العام، فإن الكثير من الأرواح ومصير المنطقة بأسرها في خطر. ولا يسعنا أن نفشل. يجب أن نتحرك الآن.

أخيرا، إذا جرى تفعيل القرار 262/76 مرة أخرى مستقبلا نتيجة فشل مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته، من واجبنا جميعا بصفتنا أعضاء في الجمعية العامة أن نستمر في ممارسة مسؤوليتنا السياسية الجماعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن معالجة مسائل السلام والأمن الدوليين.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): تنعقد جلسة الجمعية العامة اليوم في سياق استخدام الولايات المتحدة مرة أخرى لحق النقض في مجلس الأمن لعرقلة الدعوات المنادية بإنهاء العنف في قطاع غزة. ونظراً لمرور أكثر من ثلاثة أسابيع منذئذ، أود أن أذكر كيف جرت مناقشة المجلس في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر S/PV.9520).

قدّم وفد الإمارات العربية المتحدة قبل أيام قليلة بالنيابة عن الدول العربية مشروع قرار قوياً جداً بشأن توسيع نطاق المساعدات الإنسانية لغزة (S/2023/1029) حيث تضمن أيضًا عنصراً سياسيًا حاسمًا بتوجيه دعوة واضحة لا لبس فيها لوقف الأعمال القتالية في قطاع غزة. وبطبيعة الحال، لم ترُق هذه الوثيقة لواشنطن التي لعبت لعبة غير أخلاقية إلى أبعد الحدود لإضعافه قدر الإمكان من أجل ضمان حرية التصرف في غزة لحليفها الرئيسي في الشرق الأوسط. واستُخدمت أقذر وسائل الضغط والابتزاز وأشار إليها زملاؤنا الأمريكيون بمكر باسم "الدبلوماسية الفعالة الثنائية الطرف". لقد شهدنا ذلك في أوجِه أثناء المفاوضات المتعلقة بمشروع القرار وكان صراحةً مشهدًا قبيحًا جدا. وبعد عدة أيام من ليّ الذراع المتواصل، نجحت الولايات المتحدة في تشويه المقصد الأصلي لمشروع القرار بالكامل. فبدلاً من الدعوة إلى وقف الأعمال القتالية، عكست الصياغة الواردة في النص النقيض تمامًا بالدعوة إلى تهيئة الظروف اللازمة لوقف الأعمال القتالية. وهذا في الواقع ترخيص لإسرائيل بقتل المدنيين الفلسطينيين في غزة بحجة أن تطهير القطاع خطوة مفترضة لتهيئة تلك الظروف.

وإذ نسترشد بواجبنا الأخلاقي غير المشروط لإنقاذ أرواح المدنيين في غزة، لم يكن بوسعنا أن نسمح لمجلس الأمن باعتماد وثيقة مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الأمريكية قد تجيز استمرار إبادة سكان غزة. لذلك اقترح الاتحاد الروسي تعديلاً على مشروع القرار كان من شأنه أن يعيد الصياغة الواردة في المشروع الأصلي الذي تقدمت به الإمارات العربية المتحدة بشأن ضرورة وقف الأعمال القتالية، وهو ما أيدته مجموعة الدول العربية. وحظي التعديل بدعم 10 أعضاء في المجلس. وامتنعت المملكة المتحدة واليابان وسويسرا وألبانيا عن التصويت، وهو أمر ذو دلالة كبيرة بالنظر إلى البيانات التي أدلت بها هذه البلدان بشأن التزامها بالقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. ولم يصوّت سوى وفد واحد معارضا له وهو وفد الولايات المتحدة. وبذلك، كشفت واشنطن بالفعل عن وجهها الحقيقي وأظهرت أن الهدف الحقيقي من كل تلك المؤامرات الخفية لم يكن هو وضع نص توافقي، كما ادعى الوفد الأمريكي نفاقا في وقت سابق، بل دفع المجلس نحو منح القيادة الإسرائيلية حرية التصرف لاتخاذ أي خطوات، بما في ذلك أكثرها لا إنسانية، لمواصلة تطهير غزة.

ونتيجة لذلك، انتهت المناقشة حول غزة في المجلس في عام 2023 بنتيجة مؤسفة، إن لم تكن مأساوية. ولكن الأمر لا يتعلق بعدم قدرة المجلس على الوفاء بالولاية الموكلة إليه لصون السلام والأمن بسبب خصوصياته المؤسسية. ففي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، اقترب المجلس أكثر من أي وقت مضى من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مطالبة الأطراف بوقف لإطلاق النار من أجل ضمان تهيئة ظروف آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية الضرورية إلى جميع المحتاجين في أقدم بقعة نزاع ساخنة في المنطقة. ويكمن السبب الوحيد وراء عدم مطالبة المجلس بوقف إطلاق النار في السياسة المدمرة للولايات المتحدة التي استخدمت كل ما في جعبتها من أدوات سياسية ودبلوماسية من أجل التقويض المتعمد للجهود المتعددة الأطراف المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة – وليس من أجل صنع السلام – خدمةً لمصالحها الجيوسياسية المكتسبة في الشرق الأوسط.

والنتيجة المحزنة لذلك هي عدم تمكن المجلس خلال الأشهر الثلاثة من التصعيد في غزة من اتخاذ سوى قرار مجلس الأمن 2712 (2023) الذي لا طائل من ورائه والصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، والقرار 2720 (2023) المذكور سلفاً الذي تشوبه شكوك كبيرة والصادر في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023. ومن المؤسف عدم الاستجابة بصورة مناسبة لنداء أنطونيو غوتيريش الذي وجهه إلى المجلس مستندا إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة. وقد امتنعت روسيا عن التصويت على القرارَين. ولم نصوت معارضين لهما بناءً على طلبات الممثلين الفلسطينيين والعرب. ولكنني أود أن أؤكد مجددا على أننا نعارض بشكل قاطع مضمون الفقرة 2 الحالية من منطوق القرار 2720 (2023) ونعتقد أن المسؤولية عن جميع تداعياتها المحتملة ينبغي أن تقع على عاتق الدول التي أعطت موافقتها على الصيغة التي دفعت بها الولايات المتحدة.

لا يوجد بصيص من الأمل في الحالة الإنسانية المروعة في غزة. فقد لقي أكثر من 000 22 شخص من سكان غزة حتفهم وأصيب حوالي 000 53 شخص بجروح ولا يزال نحو 000 10 آخرين مفقودين أو تحت الأنقاض. وبدلاً من تحقيق الأهداف الإنسانية، وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، يعاني أكثر من نصف مليون شخص في قطاع غزة من الجوع ولا يحصل الأطفال الذين فروا إلى جنوب غزة إلا على 10 في المائة من احتياجاتهم اليومية من المياه. ولم يُفتح أحد المعابر الحدودية الإسرائيلية الستة، وهو معبر كرم أبو سالم، إلا بعد مرور 71 يومًا على بدء العملية الإسرائيلية. وذكر الأمين العام ورؤساء الوكالات الإنسانية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مرارا وتكرارا أنه من غير الممكن إيصال المساعدات إلى غزة في ظل ظروف الغارات والقصف المكثف وأن السلع التي يُسمح بإدخالها تشكل قطرة في بحر المعاناة والاحتياجات الإنسانية وأن البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الطبية، دُمرت تدميراً شبه كامل.

وفي هذا السياق، نعتقد أن توجيه مجلس الأمن دعوة واضحة من أجل وقف شامل لإطلاق النار لا يزال ضرورة حتمية. وبدون ذلك، فإن تنفيذ قرارات المجلس في غزة غير ممكن ببساطة كما رأينا بالفعل في القرار 2712 (2023). وقد أشار الأمين العام غوتيريش إلى ذلك على

نحو لا لبس فيه خلال الإحاطة التي قدمها إلى المجلس في 8 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر S/PV.9498). ويمكن استخلاص استنتاج مماثل من رسالته التي عممها على المجلس مع خيارات رصد القرار 2712 (2023). ولكننا نعتقد أن المجلس سيعود على الرغم من ذلك إلى هذه المسألة ويطالب بوضوح لا لبس فيه بوقف الأعمال القتالية مهما قاومت الولايات المتحدة من أجل محاباة حليفها الرئيسي في الشرق الأوسط. وبدون ذلك، ستصاب جميع الجهود الإنسانية بالشلل.

ومنذ هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 التي أدنّاها إدانة قاطعة، اتخذت دوامة العنف التي يشهدها العالم يوميا أبعادا كارثية حقا. ومن الواضح أنها ستستمر في الشرق الأوسط إلى حين رفع الظلم الذي طال أمده والذي يشكل السبب الجذري وراء هذا النزاع وإلى حين تمكن الشعب الفلسطيني من التمتع بحقه المكفول له الذي تنص عليه قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة في إقامة دولته المستقلة على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ولا يمكن أن يتحقق السلام الدائم إلا بهذا النهج المتوازن القائم على القانون الدولي. وفي ظل الظروف الحالية، يتمثل هدفنا المشترك في مساعدة الأطراف على بناء عملية تفاوض. ويجب حل جميع المسائل الخلافية في هذا الإطار. وما نحتاج إليه هو آلية دبلوماسية جماعية تركز على تهيئة الظروف لتنفيذ قرارات المجتمع الدولي. وتتمثل إحدى أكثر المهام إلحاحاً واستعجالاً في استعادة الوحدة الفلسطينية.

ومن جانبنا، اقترحنا في الربيع الماضي وقبل تصعيد المواجهة في قطاع غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023 عقد مشاورات وزارية لتوحيد مواقف الأطراف الفاعلة الإقليمية المعنية من أجل المساعدة في استعادة وحدة الشعب الفلسطيني والمنظمات الفلسطينية. ولا تزال المبادرة مطروحة. وإلا لن يكون أمام العالم في ظل شلل القضية الفلسطينية إلا أن يشاهد قطاع غزة يُمحى من الخريطة بعدما حُرم شعبه طوال تاريخه من أي أمل في أن ينعم بالسلام.

السيدة غوفن (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن تركيا، بوصفها أحد المشاركين في تقديم القرار 262/76 بشأن مبادرة حق النقض ومؤيداً قوياً لإصلاح مجلس الأمن، ترحب بعقد هذه المناقشة. لقد عزز القرار 262/76 الرد الجماعي لعموم أعضاء الأمم المتحدة على استخدام الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس لحق النقض.

نحن هنا اليوم لأن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، قد فشل في تحقيق ما وعد به. نحن هنا اليوم لأن الكارثة الأكثر فتكاً وتدميراً في التاريخ الحديث تتكشف في غزة، في ظل تجاهل تام للقانون الدولي. مع دخول النزاع شهره الرابع، يستمر استهداف المدنيين في قطاع غزة بقصف إسرائيلي لا هوادة فيه. يتعرض المدنيون بشكل متزايد لخطر الإصابة بالأمراض التي يمكن الوقاية منها وسوء التغذية. وقد دفع الخطر الواضح على السلم والأمن الدوليين بالأمين العام إلى الاستناد إلى المادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة للمرة الأولى خلال فترة ولايته.

ومع ذلك، فقد أكثر من 000 22 مدني حياتهم في غضون ثلاثة أشهر فقط، في حين لم تلقَ المطالبات بوقف إطلاق النار وحتى وقف الأعمال العدائية آذاناً صاغية. بينما جرى تعطيل القرارات الهادفة إلى وقف هذه المأساة التي صنعتها يد الإنسان، وتعرض نحو 000 60 مدني للإصابة. بينما نتكلم الآن، هناك ما يقرب من مليوني نازح من سكان غزة في حاجة ماسة إلى مأوى آمن. إنها أكبر عملية تهجير للفلسطينيين منذ عام 1948. يشكل إجبار شعب بأكمله على مغادرة دياره انتهاكا جسيما للقانون الدولي. ونرفض رفضًا قاطعًا التصريحات غير المقبولة بشأن إعادة توطين الفلسطينيين خارج قطاع غزة.

إن الحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع هو حل سياسي قائم على رؤية الدولتين، وليس الحرب والدمار. إن مخاطر امتداد النزاع إلى المنطقة فادحة. كل هذه النقاط ترقى إلى مستوى دليل واضح على وجود حاجة ملحة لوقف فوري لإطلاق النار.

في هذا المكان، باعتبارنا الكتلة الأكبر عدداً، نفتخر باتخاذنا لقرارين يدعوان لوقف إطلاق النار (القراران ES-10/22 و ES-10/21) وبوقوفنا في الموقف الصحيح من التاريخ. كما تبنى بلدنا موقفاً مبدئياً برفضها للحرب في أوكرانيا وعبر عن موقف بتأييد كافة قرارات الجمعية

العامة المتعلقة بذلك. وعلى الرغم من الدعوات القوية جداً من داخل هذه القاعة، ومن وكالات الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي، ومن صيحات الملايين من الناس الذين خرجوا إلى الشوارع في جميع أنحاء العالم، لم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار واحد بشأن غزة لأكثر من شهر. عجز القراران اللذان تم إقرارهما أخيراً (قرارا مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023)) عن الدعوة إلى ما نحتاج إليه على نحو أساسي لوقف سفك الدماء في غزة، وهو وقف فوري لإطلاق النار.

إن الجمعية العامة هي الجهاز التداولي الرئيسي – والأكثر تمثيلا – في الأمم المتحدة. وباعتبارها مثالاً لتعددية الأطراف، فإن الجمعية العامة لها الأولوية على جميع الأجهزة. لقد أصبح استخدام حق النقض في مجلس الأمن أداة تعسفية وضارة يتم بموجبها التضحية بالصالح العام من أجل المصالح الفردية. وكان التقاعس عن العمل بشأن غزة مثالاً آخر على ذلك. فالسعي وراء تحقيق المصلحة الذاتية في ذلك الجهاز لا يقوض تعددية الأطراف فحسب، بل يضعف مصداقية منظومة الأمم المتحدة ككل. إن ضرورة إصلاح مجلس الأمن أمر لا يمكن إنكاره أو تأجيله. وتتطلب عملية الإصلاح معالجة أوجه القصور الحالية في مجلس الأمن والقضاء عليها، واستخدام حق النقض على نحو أساسي.

إن البشرية تستحق مجلس أمن أكثر تمثيلاً وديمقراطية وشفافية ومساءلة وفعالية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل تركيا المشاركة البناءة في جهود الإصلاح، وتعزيز نهج شامل وجامع من شأنه أن يفيد جميع الدول الأعضاء.

السيد لاغاتي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): إننا نرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار (القرار 2720 (2023)) الذي ينبغي أن يمكّن من تسريع إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة. كما ترحب بلجيكا بتعيين السيدة سيغريد كاغ في منصب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة وستدعمها بشكل كامل في ممارسة مهامها. يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023)، في أقرب وقت ممكن.

وترى بلجيكا أن النقاط التالية يجب أن تحظى باهتمامنا الكامل حتى يتسنى تناولها بأسرع ما يمكن في قرارات يعتمدها مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

أولاً، تأسف بلجيكا لأن حماس والجماعات الإرهابية الأخرى المتورطة في هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 لم تدينها بعد الجمعية العامة أو مجلس الأمن. يحصد الإرهاب والتطرف العنيف الضحايا في كل مكان، كما ذكرتنا الأحداث المأساوية التي وقعت الأسبوع الماضي مرة أخرى. يجب شجبها ومكافحتها في جميع الظروف. وتؤيد بلجيكا اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الاتجاه، ولا سيما بهدف وضع حد لتمويل هذه الجماعات وعمليات نقل الأسلحة التي تستفيد منها.

إن احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، هو حجر الزاوية في السلام والأمن. وتدعو بلجيكا إلى إدراج جميع انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والتحقيق فيها حتى تتم محاسبة مرتكبيها. الاستخدام العشوائي وغير المتناسب للقوة؛ العقبات التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية؛ استخدام المدنيين كدروع بشرية؛ استخدام البنية التحتية الإنسانية لأغراض عسكرية؛ التهجير القسري للسكان؛ وإجراءات استيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي. ويجب على الجمعية ومجلس الأمن أن يضعا حداً لها.

تشعر بلجيكا بالرعب من أعمال العنف الجنسي التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ومنذ ذلك التاريخ. وتشكل هذه الأفعال جرائم حرب يجب تسليط الضوء الكامل عليها. لذلك تؤيد بلجيكا وتدعم الإجراءات التالية.

أولاً، تنفيذ وقف إطلاق نار دائم لأغراض إنسانية يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى إنهاء الأعمال العدائية. يجب ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بشكل موسَّع وآمن ودون عوائق، كما يجب زيادة تقديم المساعدات الإنسانية. وساهمت بلجيكا بمبلغ 22.8 مليون يورو، بما في ذلك 4 ملايين يورو تم تخصيصها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر

2023. إن خطر المجاعة في غزة لا يُحتمل ويجب أن يجعلنا نتحرك دون مزيد من التأخير.

ثانياً، يجب إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ودون شروط.

ثالثاً، يتعين تأييد التحقيقات التي تباشرها المحكمة الجنائية الدولية، المخولة بالولاية القضائية على كافة الأعمال المقترفة في الأراضي الفلسطينية أو من رعايا الدول الأطراف في ميثاق روما، وعليه على عناصر حماس الإرهابية.

رابعًا، يجب أن تتوقف الاستفزازات من كلا الجانبين. لن يفيد تصعيد الحالة واشتعال المنطقة سوى أعداء السلام.

وأخيراً، من الضروري إيجاد أفق سياسي يضمن لإسرائيل إمكانية العيش في سلام وأمن، ويضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ويضع أسس حل الدولتين.

السيد قواوي (الجزائر): نجتمع اليوم بعد استخدام حق النقض إزاء مقترح يطالب بوقف الأعمال العدائية في غزة (انظر S/PV.9520). لغة ذات أهمية بالغة نظراً للظروف المأساوية التي تعرفها الأوضاع الإنسانية جراء عدوان قوات الاحتلال.

إن رفض المطالبة بوقف الأعمال العدائية قد ضاعف من معاناة الفلسطينيين وأعاق مع الأسف قدرة المجتمع الدولي على تقديم الدعم في الوقت المناسب. حيث تجاوز عدد القتلى 000 22 شخص، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال. لا يوجد ماء صالح للشرب تماماً في شمال غزة، والأطفال جنوب غزة يفتقدون إلى 90 في المائة من احتياجاتهم الطبيعية من المياه. كما أن 85 في المائة من سكان غزة قد تم تهجيرهم قسراً. من هذا المنبر، تجدد الجزائر رفضها القاطع لكل المخططات التي تستهدف التهجير القسري للفلسطينيين من أرضهم أو إبعادهم عنها بالقوة. وعلى الجميع أن يدركوا أنه لا مكان للفلسطينيين إلا على أرضهم، وأن أي تهجير لهم هو مخالفة صريحة لأحكام القانون الدولي.

لا يمكن التحجج بأن قرار مجلس الأمن 2720 (2023) يحقق مطالب الفاعلين الإنسانيين. لقد كان الأمين العام للأمم المتحدة واضحًا حيث صرح في أعقاب اتخاذ القرار السابق، وأقتبس: "إن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية هو السبيل الوحيد للبدء في تلبية الاحتياجات الماسة للناس في غزة".

لا بد من وقفة جادة وحازمة لوضع حد للانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، ووقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة. إنها مسؤولية جماعية يجب علينا العمل من أجل تحقيقها كخطوة أولى، على أن يبقى هدفنا الأسمى هو تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

السيد لارسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب أستراليا بالتقرير الخاص الذي قدمه رئيس مجلس الأمن عن استخدام حق النقض في جلسته 9520 (A/78/691). ونشكر رئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة تمشياً مع القرار 262/76، المعروف بمبادرة حق النقض. إن أستراليا مؤيد منذ أمد بعيد للمبادرة كآلية لتحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة عن استخدام حق النقض. وتحقيقًا لهذه الغاية، نشكر الولايات المتحدة على بيانها الذي يشرح استخدامها لحق النقض في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023.

وتدين أستراليا بشكل لا لبس فيه هجمات حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 باعتبارها أعمالاً إرهابية بغيضة. ونواصل الدعوة إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن. لقد كررنا التأكيد باستمرار على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، ولكننا قلنا أيضًا إن الطريقة التي تفعل بها ذلك مهمة. يجب على إسرائيل احترام القانون الدولي الإنساني وحماية أرواح المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وترحب أستراليا باتخاذ مجلس الأمن للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) وتعيين السيدة سيغريد كاغ كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة. إننا نشعر بالقلق إزاء تقرير الأمين العام الذي يفيد بأن القرار 2712 (2023) لا يزال غير منفذ تنفيذاً كاملاً. ونحن ندعو إلى تنفيذه الكامل والسريع. كما نريد أن نرى استئناف الهُدن الإنسانية حتى يتسنى تدفق المساعدات العاجلة إلى المدنيين في غزة. هذه الهُدن خطوات مهمة نحو وقف دائم ومستدام لإطلاق النار.

ما فتئت أستراليا تشعر بالقلق إزاء احتمال امتداد النزاع إقليميا، ونحث على ضبط النفس على طول الخط الأزرق وعلى احترام الأطراف لقرار مجلس الأمن 1701 (2006). ونؤكد مجددًا أن هجمات الحوثيين المستمرة في البحر الأحمر غير مقبولة ومزعزعة للاستقرار.

لقد أوضحت أستراليا موقفها من هذا النزاع في بياننا في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر A/ES-10/PV.45)، ونكرر تأكيد هذا الموقف. ولا نزال ملتزمين بالتوصل إلى سلام عادل في شكل حل دولتين يعيش بموجبه الإسرائيليون والفلسطينيون بأمان جنباً إلى جنب داخل حدود معترف بها دولياً.

وأخيرا، تذكرنا مداولات اليوم باهتمامنا الجماعي كأعضاء في الجمعية العامة بالتنفيذ الكامل للقرار 262/76.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم بعد استخدام حق النقض من جانب عضو دائم في مجلس الأمن في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر S/PV.9520).

إن حرب إسرائيل في غزة حرب وحشية – إبادة جماعية حقيقية. وما تقوم به إسرائيل من ذبح عشوائي للمدنيين الفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والنساء، هو انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. يجب وقف حرب الإبادة الجماعية هذه على الفور وفقاً لدعوة المجتمع الدولي القوية إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار لأسباب إنسانية في القرارين دإط–21/10 و دإط–22/10، والتي انعكست أيضاً في الأصوات الـ 13 التي أُدلي بها في مجلس الأمن تأييداً لوقف إطلاق النار، وكذلك في احتجاج الأمين العام بالمادة 99 من الميثاق لإنهاء هذه الحرب.

وتدين باكستان بشدة وبشكل لا لبس فيه رفض إسرائيل لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. ومن المؤسف أن مجلس الأمن، الذي عُهد إليه بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، قد فشل للأسف في الوفاء بالتزامه بفرض وقف لإطلاق النار. لقد أُصيب المجلس بالشلل بسبب مقاومة أحد الأعضاء الدائمين وتصويته السلبي. تقع مسؤولية ثقيلة على عاتق أولئك الذين ساهموا في إطالة أمد هذه الحرب واستمرار ذبح المدنيين الأبرياء في غزة. إن هذه الممارسة الأخيرة لحق النقض تعزز اقتناعنا بأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي ألا يضيف المزيد من الأعضاء الدائمين إلى تكوينه.

إن الفشل في وقف الحرب الإسرائيلية يشكل خطراً وشيكًا بالتصعيد الذي يمكن أن يجتاح المنطقة بأسرها. ولذلك، تكرر باكستان دعوتها إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. وإلى جانب ضرورة وقف فوري ومستدام لإطلاق النار لأسباب إنسانية، يجب أن نكفل توفير المساعدات الإنسانية الكافية لسكان غزة المحاصرين. يجب عدم التضحية بالحق في الحياة والكرامة على مذبح المصالح الجيوسياسية.

إن رفض إسرائيل وقف المذبحة وعرقلة إمدادات المساعدات الإنسانية، إلى جانب عمليات التهجير القسري في غزة، يمثل انتهاكات صارخة للقانون الدولي الراسخ. ويجب أن تكون هناك عواقب ومحاسبة على هذه الأعمال الإجرامية التي نشهدها منذ فترة طويلة جدًا في فلسطين المحتلة. وترحب باكستان بمبادرة جنوب أفريقيا لإحالة انتهاكات إسرائيل بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها إلى محكمة العدل الدولية. كما تتطلع باكستان إلى فتوى المحكمة فيما يتعلق بالآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

يكمن السبب الجذري لهذه الأزمة في الاحتلال الإسرائيلي المطول وإنكار حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير. إن حملة إسرائيل الوحشية ضد شعب فلسطين الرازح تحت الاحتلال والذي يناضل من أجل حريته لا يمكن تبريرها تحت ستار الدفاع عن النفس. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل بالأمر الواقع الذي تسعى إسرائيل إلى فرضه من أجل تدمير الدولة الفلسطينية. إن الخيار المطروح أمامنا فيما يتعلق بفلسطين واضح: فإما أن ننخرط

في مسعى دبلوماسي حازم ومستمر لتنفيذ حل الدولتين، أو أن نشهد الإبادة الجماعية الجارية التي يرتكبها القادة الإسرائيليون المتطرفون، بدعم ضمني أو صريح من بعض الزعماء السياسيين الأجانب. في الواقع، لا يوجد خيار آخر. يجب أن نعمل بشكل جماعي لمنع الإبادة الجماعية في فلسطين وتحقيق حل الدولتين وإقامة دولة فلسطين الآمنة والقابلة للبقاء والمتصلة الأراضي وذات السيادة على أساس حدود ما قبل حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل السلام والاستقرار، يزداد الوضع في غزة سوءاً يوماً بعد يوم. إننا نشهد كارثة ومأساة لا تُحتمل في غزة، حيث قُتل أكثر من 000 20 من الشعب الفلسطيني البريء ودُمرت البنية التحتية المدنية الحيوية بالكامل بسبب القصف الإسرائيلي العشوائي. إن التعليق العاجل للأعمال العدائية ووقف إطلاق النار ليس مجرد خيار، بل هو التزام بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

غير أن رغبة المجتمع الدولي بالإجماع في وقف فوري لإطلاق النار وتعليق الأعمال العدائية في غزة قد تم سحقها مرة أخرى بلا رحمة بسبب ممارسة الولايات المتحدة لحقها في النقض.

ففي جلسة مجلس الأمن المعقودة في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر S/PV.9520)، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد التعديل الشفوي الذي يدعو إلى تعليق الأعمال العدائية بشكل عاجل للسماح بالوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية لمجرد أن التعديل الشفوي كان مقترحاً من الاتحاد الروسي. وهذا يعني أنه فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن الدوليين، لا تستند الولايات المتحدة في قراراتها إلى قواعد القانون الدولي بل إلى تقديرها الخاص ومعايير تتعلق بمن بدأ الإجراء بدلاً من موضوع الإجراء.

وفي جلستي مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9442 و S/PV.9499)، مارست الولايات المتحدة حق النقض على مشروع القرار S/2023/970 الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة والداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار، وعلى مشروع القرار S/2023/773 الذي قدمته البرازيل والداعي إلى هدنة إنسانية، بينما كانت تتحدث عن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، وبالتالي كانت ترعى فعلياً فظائع إسرائيل في ذبحها المدنيين في قطاع غزة. ذلك برهان نموذجي وتعبير عن ازدواجية المعايير غير القانونية.

لقد وصفت الولايات المتحدة ممارستنا لحقنا في الدفاع عن النفس بأنها تهديد للسلام والأمن الدوليين، ولكنها في الوقت نفسه ترعى وتبرر المذبحة بحق المدنيين والفظائع التي ترتكبها إسرائيل على أنها ممارسة لحق الدفاع عن النفس.

وقبل أن تمارس الولايات المتحدة حق النقض على أساس حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، كان ينبغي للولايات المتحدة أن تشرح لماذا لا تتضمن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كلمة واحدة تعترف بحق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدفاع عن النفس.

وما دامت الولايات المتحدة تلجأ باستمرار إلى سياسة الدعم الأحادي الجانب لإسرائيل، فستفشل الجهود المضنية التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق وقف فوري لإطلاق النار وتعليق الأعمال العدائية الإسرائيلية وإنقاذ حياة عدد كبير من الفلسطينيين الأبرياء.

ونتوقع أن يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان تنفيذ القرار 2720 (2023) الذي اتخذه مجلس الأمن للسماح فوراً بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق وتوسيع نطاقها وتهيئة الظروف لوقف مستدام للأعمال العدائية من قبل إسرائيل.

ختاماً، يعرب وفد بلدي مرة أخرى عن تأييده الثابت للشعب الفلسطيني وتضامننا معه في كفاحه العادل لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، بما في ذلك إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): تأسف مالطة للسياق الذي استلزم عقد هذه المناقشة. إن خطورة الحالة في الشرق الأوسط شديدة إلى حد لا يمكن إنكاره. ومن المؤسف أن مجلس الأمن لم يتمكن من الرد على تلك الخطورة بعبارات واضحة وضرورية.

فالوحدة بين أعضاء المجلس في مثل هذه القضايا ضرورية من أجل حماية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي لا تزال تشكل العمود الفقري لتعددية الأطراف الفعالة.

وفي الجلسة التي اتخذ فيها مجلس الأمن القرار 2720 (2023)، في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، أيدت مالطة التعديل الذي مورس عليه حق النقض لاحقاً (انظر S/PV.9520). ولو تم اعتماد التعديل، لكان القرار قد دعا إلى وقف الأعمال العدائية بشكل عاجل وبطريقة أكثر تصميماً وحسماً.

إننا نؤكد من جديد إيماننا بأن وقف إطلاق النار الفوري لأغراض إنسانية هو السبيل الوحيد لوضع حد للمعاناة الإنسانية غير المسبوقة التي تتكشف في غزة وفي إسرائيل.

إن تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التي تفيد بأن غزة أصبحت غير صالحة للسكن فعلياً مقلقة للغاية عندما يأخذ المرء بعين الاعتبار أن غزة لا تزال موطناً لأكثر من مليوني فلسطيني، نصفهم من الأطفال. ولا يزال السكان المدنيون محاصرين بسبب الهجمات العسكرية الإسرائيلية المكثفة، ويزيد من ذلك محدودية الوصول إلى الضروريات المنقذة للحياة. وتتزايد مخاطر المجاعة والأزمة الصحية العامة كل يوم.

إن القانون الدولي الإنساني وقانون الحرب واضحان. وهما ينطبقان على جميع الأطراف. ويجب أن تتماشى الأعمال العسكرية أثناء الأعمال العدائية دائماً مع مبادئ التمييز والتناسب والضرورة. والأطراف ملزمة أيضاً بكفالة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب ضمان إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق وسلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

وفي هذا الصدد، تدعو مالطة إلى التنفيذ الكامل للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) الصادرين عن مجلس الأمن. إن الالتزام بهذين القرارين أمر بالغ الأهمية إذا أردنا الحد من المستوى المذهل للمعاناة الإنسانية.

وفي الوقت نفسه، تدين مالطة بشكل لا لبس فيه الأعمال الإرهابية التي قامت بها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتكرار إطلاق الصواريخ العشوائي على المدنيين الإسرائيليين. ونشجب تكتيك حماس المتمثل في الاندساس بين المدنيين والبنية التحتية المدنية في غزة، وكذلك التقارير التي تتحدث عن العنف الجنسي. وتدعو مالطة إلى الإفراج الفوري عن الرهائن بموجب قرار مجلس الأمن 2712 (2023) وتعرب عن استيائها من أي عنف يتعرضون له في الأسر.

وبالانتقال إلى المنطقة الأوسع، فقد أيقظ النزاع اضطراباً إقليمياً متزايداً ومخاطر التأجيج. إن بؤر التوتر في الضفة الغربية والحدود الإسرائيلية – اللبنانية والبحر الأحمر مقلقة للغاية ويجب التخفيف من حدتها على وجه السرعة. وندعو كل الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس وخفض التصعيد واحترام قواعد القانون الدولي.

ومع استمرار الأعمال العدائية في غزة، فإن التركيز على التحديات الآنية أمر بالغ الأهمية، إلا أن التخطيط للمستقبل أمر ضروري أيضاً. ويتطلب سيناريو ما بعد الأعمال العدائية تعزيز السلطة الفلسطينية من أجل حكم فعال، بما يتماشى مع حل الدولتين، على أن تكون غزة جزءاً من الدولة الفلسطينية المستقلة. ولا بد من إجراء حوار استراتيجي جاد يهدف إلى تحقيق تلك الأهداف.

وتكرر مالطة التزامها بتحقيق حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، بما يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً.

السيد يونغ (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد سمعنا تحذيرات متكررة من خبراء الشؤون الإنسانية في الميدان في غزة بأن 9 من كل 10 أشخاص يحصلون على وجبة واحدة فقط في اليوم، وأن أكثر من نصف مليون شخص من المتوقع أن يواجهوا مستويات كارثية من الجوع، وأن الأمراض تنتشر في المناطق المكتظة حيث يعيش الناس بلا رعاية صحية أساسية ولا مأوى ولا مياه نظيفة، لذا

فمن المحزن أن نسمع أن المساعدات لا تزال تتراكم خارج غزة دون أن تصل إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

تكرر المملكة المتحدة تأييدها القوي لقرار مجلس الأمن 2720 (2023)، الذي صوتت مؤيدة له، وتكرر شكرها لدولة الإمارات العربية المتحدة على أخذها زمام المبادرة. ونص القرار على المطالبة الملحة بتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية والإفراج عن الرهائن واتخاذ خطوات نحو وقف إطلاق نار مستدام، بحيث لا يمكن لحماس أن تشكل تهديدًا لإسرائيل.

وتعتبر المملكة المتحدة، بوصفها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، أن حق النقض مسؤولية ثقيلة يجب استخدامها لصالح تأمين السلام والأمن الذي تنشده الشعوب في جميع أنحاء العالم. فيجب ممارسته بمسؤولية وحذر.

والقرار 2720 (2023) قَطعِيّ. وهو يطالب أطراف النزاع بالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ومن دون عوائق إلى جميع أنحاء قطاع غزة وتيسيرها وتمكينها. وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ ذلك القرار تنفيذا كاملا. ونريد أن نرى ما لا يقل عن 500 شاحنة مساعدات وشاحنات من القطاع الخاص تدخل غزة كل يوم – أكثر بكثير من الـ 150 شاحنة التي تدخل حالياً.

ويجب على إسرائيل تسريع وترشيد عملية الفحص وإزالة تراكم الشاحنات المحملة في مصر والقيام بكل ما في وسعها من أجل تيسير دخول المساعدات إلى غزة. كما يجب على إسرائيل أن تفتح المزيد من نقاط الدخول لفترة أطول – 24 ساعة في اليوم، سبعة أيام في الأسبوع – إذا سمح الأمن بذلك.

وترحب المملكة المتحدة بحرارة بتعيين سيغريد كاغ في منصب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في المنظمة في غزة. فهي تأتي بخبرة واسعة إلى هذه الأزمة. ويجب على جميع أطراف النزاع التعاون معها ومع فريقها تعاونا كاملا.

كما إن المملكة المتحدة واضحة أيضاً بأن على إسرائيل تجديد التأشيرات لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وظل وزير الخارجية يثير باستمرار هذه المسائل مع نظرائه الإسرائيليين، بما في ذلك وزير الخارجية إسرائيل كاتس ووزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر. كما عين وزير الخارجية مارك برايسون – ريتشاردسون في كانون الأول/ديسمبر ممثلاً له للشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل تنسيق جهودنا لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في غزة.

السيد عبد الكريم (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم ووفد بلدي بالشكر إلى الرئيس على عقد الجلسة العامة اليوم في أعقاب استخدام أحد الأعضاء الدائمين حق النقض خلال جلسة مجلس الأمن المعقودة في 22 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9520) في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين".

ولئن كنا نرحب بانعقاد هذه الجلسة، عملاً بالقرار 262/76، فإننا نأسف لممارسة حق النقض من قبل عضو دائم في مجلس الأمن، ما أدى إلى عقد هذه الجلسة العامة. فقد حالت ممارسة حق النقض دون اعتماد تعديل شفوي يدعو إلى تعليق الأعمال العدائية بشكل عاجل، وهو التعديل الذي اقترحه عضو دائم آخر.

وتعتقد ماليزيا أن الدعوة إلى التعليق العاجل للأعمال العدائية، والتي حصلت على 10 أصوات مؤيدة في مجلس الأمن كانت ستحدث فرقاً كبيراً لو لم يستخدم حق النقض. وكان من الممكن، بصدور قرار من مجلس الأمن يدعو إلى الوقف العاجل للأعمال العدائية، وقف قتل المدنيين الفلسطينيين الأبرياء ووصول المزيد من المساعدات الإنسانية إلى من تمس حاجتهم إليها.

وللأسف، لم يتحقق ذلك بسبب غياب الوحدة في مجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية. فقد منع الدعم غير المشروط الذي يقدمه عضو دائم لإسرائيل مجلس الأمن مرة أخرى من الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، مؤديا إلى المزيد من الخسائر في الأرواح البريئة بشكل يومي.

وفي الوقت الحالي، تجاوز عدد القتلى في غزة 000 22، حوالي 70 في المائة منهم من النساء والأطفال. وللأسف، قُتل أكثر من

600 9 طفل بشكل مأساوي. وتعرض الكثيرون للتشويه واليتم. كما لقي ما لا يقل عن 79 صحفيًا وإعلاميًا حتفهم، وهو أعلى رقم مسجل في أي نزاع على الإطلاق. بالإضافة إلى ذلك، قُتل 146 من موظفي الأمم المتحدة. فكم من الأرواح البريئة الأخرى – من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والعاملين في المجال الصحي والعاملين في المجال الإعلامي وكبار السن والنساء والأطفال – يجب أن تزهق قبل أن يرى المعارضون لوقف إطلاق النار في مجلس الأمن أن الكيل قد طفح؟

ويظل وفد بلدي يشعر بالجزع من استمرار إسرائيل في عدوانها على غزة باستخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة، مما يدل على تجاهلها التام لواجبها في حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ولا تزال المستشفيات مستهدفة، وهناك القليل من الحماية للعاملين في المجالين الصحي والإنساني.

ولا تزال هناك إعاقة مستمرة لتدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة وفي جميع أنحاء القطاع. ولطالما وصفت الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة الحالة الإنسانية في غزة بأنها مزرية. وبعد مرور ثلاثة أشهر على الحرب، قال مارتن غريفيث، رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إن سكان غزة يواجهون تهديدًا يوميًا لوجودهم ذاته وأن غزة الآن غير صالحة للسكن. وحذّر من أن المجاعة تلوح في الأفق، وأن كارثة صحية عامة تتكشف في الأفق في غزة.

وقد شرد 87 في المائة من سكان غزة – 1.9 مليون نسمة – عدة مرات. منذ بدء الحرب، ومنذ فترة طويلة، لم يعد هناك مكان آمن في غزة. فلم تتوانَ القوات الإسرائيلية عن قصف قطاع غزة، بما في ذلك في الجنوب، حيث طلبت من الفلسطينيين إخلاءه. إننا ندين ونرفض دعوات بعض الوزراء والمشرعين الإسرائيليين لتوطين الفلسطينيين خارج غزة. فذلك يعيد إلى الأذهان التطهير العرقي وهو انتهاك واضح للقانون الدولي.

وتشارك ماليزيا الدول الأعضاء الأخرى في دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤوليته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ويجب على المجلس أن يتصرف بمسؤولية وحسم لوقف العقاب الجماعي غير القانوني الذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين. ومع احتدام الحرب في غزة، سنصل قريبًا إلى مرحلة سيكون فيها أي إجراء يتخذه مجلس الأمن قليلًا جدًا ومتأخراً جدًا. لنكن واضحين أن أولئك الذين يعارضون وقف إطلاق النار سيكونون متواطئين في الإبادة الجماعية لسكان غزة وأيديهم ملطخة بالدماء.

إن الإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل يشكل تحدياً لشرعية القانون الدولي. كما إنه يقوض الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للصراع، وفقًا لحل الدولتين. وترحب ماليزيا، في ذلك الصدد، بقرار جنوب أفريقيا رفع دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بشأن انتهاكات إسرائيل لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها فيما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة. إن الإجراءات القضائية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية خطوة ملموسة وحسنة التوقيت نحو المساءلة القانونية على الفظائع التي ترتكبها إسرائيل وانتهاكاتها للقانون الدولي في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام.

وترى ماليزيا أنه ينبغي تنظيم ممارسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن حق النقض لمنع استخدامه بشكل غير مبرر أو إساءة استخدامه من قبل الأعضاء الدائمين ضد رغبات أغلبية الدول الأعضاء. ولا ينبغي استخدامه في الحالات التي ترتكب فيها الجرائم الوحشية الجماعية، مثل الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. وترى ماليزيا أيضا أنه لكي يكون حق النقض فعالا وأكثر قابلية للمساءلة، ينبغي أن يمارسه عضوان على الأقل من الأعضاء الخمسة الدائمين وأن يؤيده ثلاثة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. ويجب أن يحظى القرار بعد ذلك بتأييد الجمعية العامة بأغلبية بسيطة من الأصوات. ولكن، على المدى الطويل، نعتقد أن حق النقض لا مكان له في هيكل حديث وديمقراطي متعدد الأطراف. وتود ماليزيا أن تكرر دعوتها إلى إلغاء حق النقض.

فحق النقض وطبيعته غير الديمقراطية يتعارض مع المبادئ ذاتها التي قامت عليها الأمم المتحدة. وستواصل ماليزيا العمل بشكل

بناء مع الدول الأعضاء الأخرى من خلال المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن من أجل تحسين الأمم المتحدة بجعلها أكثر كفاءة وانفتاحا وشفافية وشمولا.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوتت البرازيل في الأيام الأخيرة من ولايتها كعضو منتخب في مجلس الأمن للفترة 2022–2023، مؤيدة كلاً من القرار 2720 (2023) والتعديل الذي اقترحه الاتحاد الروسي. ويؤسفنا أنه لا يوجد حتى الآن توافق في الآراء بين أعضاء المجلس، على الرغم من النداءات المتكررة من جانب غالبية المجتمع الدولي، بما في ذلك الجمعية العامة، من أجل وقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية ووقف الأعمال العدائية في النزاع الدائر في غزة.

ويزداد الوضع المأساوي في غزة سوءاً كل يوم، ولم يتم إطلاق سراح الرهائن المتبقين. إن حماية المدنيين في النزاعات هي التزام يقع على عاتق جميع الأطراف المعنية وينبغي احترام هذا الالتزام في جميع الأوقات. وليس مسموحاً لأحد أن ينتهك القواعد الصارمة للقانون الدولي الإنساني.

وفي أعقاب اتخاذ القرار 2720 (2023)، ترحب البرازيل بتعيين الأمين العام للسيدة سيغريد كاغ في منصب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة. ونتطلع إلى مساهماتها في تخفيف المعاناة التي لا تطاق للفلسطينيين في غزة. ونعرب عن تقديرنا لجهود جميع من يسروا استخدام المعابر المتاحة أمام وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائها المنفذين. ونتطلع إلى أن نرى قرارات مجلس الأمن ينفذها الجميع ويحترمونها.

وطوال فترة ولاية البرازيل الأخيرة في المجلس، ولا سيما في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ضد إسرائيل والتي أطلقت شرارة هذه المرحلة الجديدة في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني المستمر منذ 75 عاماً، أبدينا تأييداً ثابتاً لا يتزعزع للسلام ولمستقبل مستدام للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ومن الضروري أن يظل مجلس الأمن منهمكاً في السعي إلى إنهاء الأعمال العدائية وتمهيد الطريق أمام محادثات سلام متجددة وفعالة. وتشجع البرازيل أعضاء المجلس على رفع مستوى طموحهم وعدم الاستسلام أبداً في مواجهة الصعوبات في إطار تقديم استجابة أقوى للأزمة. وكما فعلنا دائماً وكما أصررنا في المجلس، سنواصل التأكيد على التزامنا الثابت والراسخ بحل الدولتين للقضية الفلسطينية، مع وجود دولة فلسطينية قادرة على البقاء تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود متفق عليها بصورة متبادلة ومعترف بها دولياً.

السيد مارشيك (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع هنا في الجمعية العامة اليوم مرة أخرى بسبب استخدام حق النقض في مجلس الأمن (انظر S/PV.9520). وهذا هو سبب وجودنا هنا: لمناقشة هذا الاستخدام لحق النقض. لذلك سأركز في ملاحظاتي على هذا الأمر. وقد جرى في مناسبات أخرى الإعراب بالتفصيل عن موقف النمسا من الوضع في الشرق الأوسط والأزمة الإنسانية البائسة في غزة.

أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة، وإلى ممثل الولايات المتحدة على توضيح أسباب استخدام حق النقض. كما يعلم الأعضاء، استُخدم حق النقض المعني ضد تعديل شفوي. وهذا يجعل الأمر مختلفاً بعض الشيء عن الحالات السابقة التي اجتمعنا فيها في الجمعية العامة لمناقشة استخدام حق النقض. وهذه المرة، لم يُمنع مجلس الأمن من التصرف. ومع ذلك فقد تمكن من اتخاذ قرار (قرار مجلس الأمن 2720 (2023)). وفي حالات سابقة – سواء في الشرق الأوسط، كما هو الحال في سورية، أو في مالي أو أوكرانيا – استُخدم حق النقض ضد مشاريع قرارات برمتها، وعرقل عضو أو أكثر من الأعضاء الدائمين اتخاذ إجراء في المجلس. ولكن في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، اتُخذ قرار بشأن المساعدات الإنسانية لقطاع غزة. ونرحب بأن المجلس بقيامه بذلك قد ارتقى إلى مستوى ولايته في صون السلام والأمن الدوليين في تلك الحالة بالذات. وفي رأينا أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين قد اضطُلع بها على الوجه الصحيح وفقاً للمادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة.

والغرض الأوسع نطاقاً من مبادرة حق النقض (انظر القرار 262/76)، كما نفهمه، هو جعل المجلس مسؤولاً أمام الجمعية العامة في حالة عجزه التام عن التصرف. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد استخدمت حق النقض ضد اقتراح التعديل الشفوي الذي قدمه الاتحاد الروسي، فإن ذلك لم يمنع المجلس من أداء وظيفته في تلك الحالة. وهذا يختلف عن تصرفات الأعضاء الدائمين في الحالات الأخرى التي أشرت إليها.

ومع تفهمنا السياسي لشواغل الولايات المتحدة، فإننا نرى أن كل استخدام لحق النقض في مجلس الأمن يجب أن يقابل بنفس العواقب. لذلك نرحب بعقد هذه المناقشة لزيادة الشفافية. وقد عززت مبادرة حق النقض ككل من قدرة الجمعية العامة على التصرف في الحالات المتعلقة بمسائل السلام والأمن. ونحيط علماً أيضاً بأن التقرير الخاص (A/78/691) قد قُدم في الوقت المناسب.

لقد أنيطت بالأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس مسؤولية خاصة، بإعطائهم الحق في استخدام حق النقض. ونشعر بالارتياح لأن استخدام حق النقض في هذه الحالة لم يعرقل المجلس في الوفاء بولايته. ولكننا ندعو أعضاء المجلس إلى وضع السلام وحياة الناس في صميم اعتبارهم، وأن يضعوا المصالح الوطنية في المرتبة الثانية، وأن يمكّنوا مجلس الأمن من الاضطلاع بدوره بفعالية كحارس للسلام والأمن الدوليين، خاصة في حالات الأزمات الإنسانية.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة بشأن استخدام حق النقض في مجلس الأمن.

أولاً، نود أن نعرب عن حزننا وتعازينا لكل من يمرون بتجربة مروعة من جراء الحرب الشعواء في غزة وإسرائيل والضفة الغربية والمنطقة ككل.

في 22 كانون الأول/ديسمبر 2023، حاول مجلس الأمن اتخاذ قرار يدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة، وهو أمر تمس الحاجة إليه. وللأسف، وبسبب استخدام أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق النقض، حُذف النص الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار واستُبدل بنص يحدد مجموعة معقدة من الترتيبات لإيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة (انظر S/PV.9520). وعلى الرغم من أن سكان غزة بحاجة إلى كل مساعدة ممكنة، فإن النص النهائي للقرار (قرار مجلس الأمن 2720 (2023)) منفصل عن الواقع المؤلم المستمر على الأرض.

ولا يمكننا أن نسمح باستمرار القصف الأرعن تحت ستار مضلل وغير دقيق هو الحق في الدفاع عن النفس. وإذا كنا كمجتمع دولي نأمل حقاً في التخفيف من معاناة سكان غزة، فعلينا أن نطالب بوقف فوري لإطلاق النار. دعونا نذكّر أنفسنا بأن الأمم المتحدة قد أُنشئت لتجنب الحرب لا للوقوف متفرجين والسماح لها بالاستمرار. وقد شهدنا خلال الأشهر القليلة الماضية صوراً مأساوية ومروعة لمدنيين قُتلوا وجُرحوا وأُسروا. وقد شاهدنا يومياً صوراً لعائلات تترك سبل عيشها وراءها وتتعرض للنزوح الداخلي في منطقة تعاني من الحصار وتعاني من نقص كبير في الماء والغذاء والإمدادات الأساسية الأخرى. يحدث ذلك كله في الوقت الذي لم يتمكن فيه مجلس الأمن من اتخاذ قرار يحد من العنف بشكل كافٍ ويقربنا من حل سلمي لهذا النزاع الذي طال أمده.

ومن المهم بالنسبة لنا أن نلاحظ أن الفظائع الحالية والمستمرة ليست سوى آخر فصل في تاريخ مؤلم من المعاناة والحرمان والقمع والاحتلال والنزاع الذي يعود إلى أكثر من 75 عاماً. يبدو من موقف البعض أن الفلسطينيين لا يتمتعون بنفس حقوق الإنسان أو الكرامة الإنسانية التي يتمتع بها جيرانهم في إسرائيل. وهذا أمر غير مقبول وهو وضع يلزم تغييره. وهو ما يذكرنا بسلوك الاستعمار والإخضاع الذي تعرضت له أجزاء من العالم، بما في ذلك أفريقيا، في الماضي.

ويتسبب القصف الإسرائيلي المستمر على غزة في واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية من صنع الإنسان. ويجب تذكير المشاركين في الحرب الفعلية بأن استهداف المدنيين غير قانوني ومخالف للقانون الدولي.

وبالمثل، فإن استهداف البنية التحتية المدنية غير قانوني بموجب القانون الدولي الإنساني. وما شهدناه في غزة خلال الأشهر الماضية كان هجمات عشوائية وقصفا عشوائي – وهما عنصران يحظرهما

القانون الدولي الإنساني صراحة. ولهذا السبب، نناشد جميع المشاركين بنشاط في هذا النزاع التوصل إلى وقف لإطلاق النار يسمح بإيصال المساعدات الإنسانية.

وقد قدم المقررون الخاصون المتعاقبون المعنيون بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تقارير عن الظروف المروعة في الأراضي المحتلة، بما في ذلك غزة. كما وصفت منظمة هيومن رايتس ووتش والمقررة الخاصة الحالية، السيدة فرانشيسكا ألبانيزي، المنطقة بأنها سجن مفتوح، حيث تُفرض قيود على الحركة من وإلى القطاع.

كما تذكّرنا الأعمال العسكرية الإسرائيلية الحالية تجاه غزة بالعقاب الجماعي الذي استخدمته حكومة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في سعيها لتدمير أولئك الذين يناضلون من أجل حقوقهم وحرياتهم المشروعة. ومن واجبنا، بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي، منع انتهاكات القانون الدولي والهجمات العشوائية ضد المدنيين.

ولا يمكننا أن ننادي بأهمية القانون الدولي أو النظام الدولي القائم على القواعد وأهمية ميثاق الأمم المتحدة في بعض الحالات، دون غيرها. فلكفالة مصداقية القانون الدولي، يجب تطبيقه بشكل موحد وليس انتقائيا. وينبغي ألا تكون هناك حصانة لأي بلد أو شعب فيما يتعلق بتطبيقه. ويجب أن نؤكد على أهمية قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتهرب من واجبه في التصرف ويجب أن نتحمل معاً المسؤولية عن إزالة العقبات التي تعترض السلام وانتهاكات القانون الدولي.

ولهذا السبب، قدمت جنوب أفريقيا طلبا إلى محكمة العدل الدولية للتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية وإصدار تدابير تحفظية لحماية حقوق أولئك الذين يعيشون في غزة. وكما ذكرنا مرارا، منذ اندلاع الحرب الأخيرة التي اجتاحت غزة، يجب أن يكون هناك وقف فوري لأعمال الحرب بين الجانبين وفتح ممرات إنسانية وبدء عملية تفاوض بقيادة الأمم المتحدة من أجل حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

كما نؤكد أن الحل يجب أن يكون بقيادة الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم ونأمل أن يؤدي إلى سلام عادل ودائم يكفل لجميع الناس على جانبي هذا النزاع حقوقهم الإنسانية وكرامتهم ويلبي تطلعاتهم. وعلينا أن نقبل بأنه لا يمكن تحقيق سلام حقيقي ودائم في إسرائيل وفلسطين والمنطقة في غياب حل عادل وشامل للنزاع. ولن يستفيد الإسرائيليون والفلسطينيون والمنطقة أي شيء من تصاعد التوترات واحتدام العنف وتزايد عدم الاستقرار واستمرار وطول أمد العنف والنزاع.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): دعا رئيس الجمهورية، إيمانويل ماكرون، إلى العمل الفوري من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار بمساعدة جميع الشركاء الإقليميين والدوليين. وهناك حاجة ماسة إلى إيصال المزيد من المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين في غزة. وتذكِّر فرنسا بأنه يجب تنفيذ القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف وأنه يجب أن نكون قادرين على ضمان وصول العاملين في المجال الإنساني بشكل كامل وآمن ودون عوائق. إن عدد العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم منذ بداية هذا النزاع غير مقبول. وفي هذا الصدد، فإنني أثني على العمل الحاسم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الميدان.

ولكل هذه الأسباب، صوتت فرنسا مؤيدة للقرار 2720 (2023) الذي يجب أن يُنفذ الآن بالكامل. وتشيد فرنسا بتعيين السيدة سيغريد كاغ كبيرة لمنسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة وتؤكد لها دعمنا الكامل. وصوتت فرنسا أيضاً مؤيدة للقرار 2712 (2023) وللقرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة في هذا الشأن (القراران دإط–21/10 و دإط–22/10). ونردد الدعوة الواردة في القرارين 2712 (2023) و 720 (2023) إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ويجب على مجلس الأمن والجمعية العامة إدانة الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بما في ذلك العنف الجنسي الذي استخدمته لإرهاب ضحاياها.

وستواصل فرنسا تعبئة مجلس الأمن بشأن جميع جوانب الأزمة – الأمنية والإنسانية وقبل كل شيء السياسية – من أجل الإسهام في

إيجاد حل سريع للأزمة على أساس حل الدولتين – وهو الحل الوحيد الذي يمكن أن يبني سلاماً عادلاً ودائماً. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب على أرض الواقع من شأنها أن تبعدنا عن هذا الاحتمال.

السيدة براتستد (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): شاركت النرويج في تقديم القرار 262/76، أو المبادرة التاريخية المتعلقة بحق النقض. وكان اتخاذ ذلك القرار خطوة مهمة وذات مغزى في جعل المجلس أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة. ونرى أنه يجدر أن تكون هناك محاسبة بشأن جميع حالات استخدام حق النقض، بما في ذلك عندما يُستخدم هذا الحق ضد تعديلات مقترحة. ولذلك، نقدر الفرصة التي أتيحت لنا للاجتماع اليوم.

وكان اتخاذ مجلس الأمن للقرار 2720 (2023) في 22 كانون الأول/ديسمبر، بشأن تقديم المساعدات إلى غزة، دعوة هامة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل آمن ودون عوائق. وللنجاح في ذلك، هناك حاجة ماسة إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ومن ثم، نأسف لاستخدام حق النقض ضد التعديل المقترح على القرار (انظر S/PV.9520).

وكما أشار الأمين العام، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية استخدام كل نفوذه لمنع المزيد من التصعيد وإنهاء الأزمة في غزة. إن خطر انهيار نظام المساعدة الإنسانية الوشيك قد يؤدي إلى آثار لا رجعة فيها على السلام والأمن في المنطقة بأسرها وسيجعل السكان المدنيين، ولا سيما الأطفال، يعيشون ظروفا بائسة. ولذلك، تكرر النرويج دعوتها إلى وقف دائم ومستمر لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ويجب أن تتوقف المعاناة في غزة. ويجب إطلاق سراح الرهائن.

أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى رئاسة وأعضاء مجلس الأمن على إرسالهم إلى الجمعية العامة تقريراً خاصاً (A/78/691)، قُدم عملاً بالقرار 262/76. وعلاوة على ذلك، نشجع رئيس الجمعية العامة على إرسال موجز لمناقشة اليوم إلى مجلس الأمن.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الكارثة في غزة تفوق التصور. فقد أُبلغ عن مقتل أكثر من 22 000 شخص، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال، في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وحماية المدنيين هي الركيزة الأساسية للقانون الدولي الإنساني ولكن مع استمرار الغارات الجوية والقصف، فإن المدنيين في خطر دائم. ونحث مرة أخرى جميع الأطراف على التقيد الصارم بالقواعد المنصوص عليها في القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وفي الوقت الذي نشدد فيه على الأهمية القصوى لحماية المدنيين، يجب ألا ننسى كيف اندلعت هذه الفظائع قبل ثلاثة أشهر. وفي هذا الصدد، ندين مرة أخرى وبشدة الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس على إسرائيل ونحث على الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين. ونرى أن من حق كافة الدول، بل ومن واجبها، أن تحمي نفسها ومواطنيها ولكن عليها أن تمارس هذا الحق بما يتفق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

في الشهر الماضي، اتخذ مجلس الأمن، بعد مناقشة مطولة بين الأطراف المعنية وبدعم من بلدان المنطقة، القرار 2720 (2023) الذي طالب فيه بالامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، علاوة على التمكين من إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ودون عوائق وعلى نطاق واسع، ودعا إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتهيئة الظروف لوقف الأعمال العدائية بشكل مستدام. وندرك أن هذا القرار ليس مثاليا. غير أنه شكّل خطوة مهمة لا لإنقاذ الأرواح في الميدان فحسب، بل وتحويل مسار الكارثة الحالية نحو وقف مستدام للأعمال العدائية.

إن تنفيذ القرار 2720 (2023) أهم بكثير من مجرد اتخاذه. وكل يوم مهم. وفي هذا السياق، نرحب بتعيين الأمين العام للسيدة سيغريد كاغ في منصب كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة. ويكتسي تعاون كافة البلدان المعنية معها وتقديمها الدعم لعملها أهمية أساسية لتسريع إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى المحتاجين إليها في غزة.

وفي حين نشعر بقلق عميق إزاء الكارثة الإنسانية في غزة، فإننا نشعر بالقلق أيضا إزاء امتدادها بصورة متصاعدة إلى أجزاء أخرى من المنطقة. ونحث جميع الجهات الفاعلة في المنطقة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وتشير الأعمال العدائية المستمرة وعواقبها الوخيمة بوضوح إلى أن الحاجة تمس الآن أكثر من أي وقت مضى إلى إيجاد حل مستدام لهذا النزاع. لقد حان الوقت الآن للنظر بجدية أكبر فيما سيعقب انتهاء النزاع. وجميعنا نعلم أن السبيل الوحيد لوقف دوامة العنف هو تحقيق حل الدولتين. وستعمل جمهورية كوريا، بصفتها عضواً في مجلس الأمن، بلا كلل بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن للإسهام في تحقيق هذا التطلع الذي يتشاطره العالم بأسره.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تدعو المنظمات الإنسانية وكيانات الأمم المتحدة والعاملون في المجال الطبي والصحفيون والأشخاص الموجودون في الميدان والعديد من البلدان في الجمعية العامة، بما في ذلك سلوفينيا، إلى شيء واحد: وقف إطلاق النار. فقد قُتل 22 ألف مدني وأصيب أكثر من 57 000 آخرين، معظمهم من النساء والأطفال. ووحده وقف الأعمال العدائية قادر على أن يحول دون استمرار الوتيرة الحالية المثيرة للقلق للقتل والمعاناة والدمار.

كانت سلوفينيا، وستظل، واضحة في إدانتها للهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما نشعر بقلق بالغ إزاء ما يرد من معلومات حول ما ترتكبه حماس من أعمال عنف جنسي. ومرة أخرى، ندعو حماس إلى إطلاق سراح جميع الرهائن فورا ومن دون قيد أو شرط. ومع ذلك، فإن ما نشهده اليوم في غزة يشكّل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من النداءات التي تطلقها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمساعي التي تبذلها العديد من الدول والمنظمات الإنسانية، فإن كمية المساعدات الإنسانية التي تدخل غزة لا تزال غير كافية إلى حد خطير. وتبرز رسالة الأمين العام المؤرخة 5 كانون الثاني/يناير (S/2024/26) ذلك بوضوح.

إن نسبة الأشخاص الذين يواجهون الجوع في غزة اليوم أعلى من أي مكان آخر في العالم. وتمس حاجة سكان غزة إلى اللوازم الطبية والوقود وتجهيزات مراكز الإيواء. وقد أُبلغ حتى الآن عن أكثر من 400 000 حالة إصابة بأمراض معدية. ولا بد من استئناف الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية وإمدادات المياه الصالحة للشرب، وتوفير المأوى لـ 1,9 مليون نازح – أي ما يعادل تقريبا عدد سكان سلوفينيا بالكامل.

ونرحب باتخاذ قرارين لمجلس الأمن بشأن جوانب محددة من الأزمة (القرار 2712 (2023) والقرار 2720 (2023)). غير أن الخطوات التي اتُخذت حتى الآن لم تكن كافية. ولذلك، نأسف لاستخدام حق النقض. ونظرا للتقارير العديدة التي تتحدث عن الحالة المفجعة في الميدان، ينبغي ألا نكتفي باتخاذ خطوات لتهيئة الظروف لوقف الأعمال العدائية بشكل مستدام. فالناس يموتون ويتضورون جوعا ولا يجدون الماء والمأوى المناسب ولا يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والتمتع بالأمن. وتلك الحالة الإنسانية المزرية تستلزم منا أن نتخذ إجراءات حاسمة. ولذلك، نحث جميع الأطراف على تكثيف جهودها من أجل كفالة إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق والتقيد بمبادئ القانون الدولي، مع إعطاء الأولوية لحماية المدنيين.

لقد كانت الجمعية العامة واضحة: فقد دعت 153 دولة إلى وقف إطلاق النار (انظر القرار دإط–22/10). وفي حزيران/يونيه من العام الماضي، صوت نفس العدد من البلدان مؤيدين لأن تصبح سلوفينيا عضوا منتخبا في مجلس الأمن (انظر A/77/PV.75 (Resumption 1)). وتولينا هذا الدور الجديد بحس عال من المسؤولية وأعطينا أولوية واضحة لحماية الفئات الأشد ضعفا. ولن يتسنى لنا تحقيق ذلك إلا من خلال إيلاء الاحترام الكامل للقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي ألا نقبل بأقل من ذلك. ومن الضروري أن نتخذ إجراءات فورية للتخفيف من المعاناة والدمار المستمرين في غزة. وبذلك، يمكننا البدء في إعادة بناء الثقة

داخل المنظمة وإظهار التزامنا باحترام القانون الدولي وحماية الفئات السكانية الأشد ضعفا. ولا يمكننا أن نتوصل إلى حل مستدام ودائم للكارثة الإنسانية في غزة والشروع في عملية سياسية مجدية من شأنها أن تفضي إلى تحقيق حل الدولتين إلا من خلال اتخاذ إجراءات مسؤولة وحاسمة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا الصباح. وسنستمع إلى بقية المتكلمين الساعة 15/00 اليوم في هذه القاعة عقب النظر في البند 13 من جدول الأعمال، كما هو معلن في يومية الأمم المتحدة.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 63 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.